التكيف الهيكلى والتعليم العالى*

دراسة للواقع المصرى فى ضوء الخبرة الدولية

د . السيد محمد ناس
كلية التربية بالزقازيق

الإطار العام للدراسة

تقديم :

شهد المجتمع الدولى فى العقدين الماضيين مجموعة كبيرة من المستجدات ، وذلك على أثر انتشار أفكار جورباتشوف حول البيروسترويكا "أو إعادة البناء" Reconstructionism، والهجرة الجماعية من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية ، والتى جعلت الأوربيين – خاصة فى دول شرق أوربا – ينظرون بعضهم إلى بعض ، لا يدرون ما الذى يحدث لهم ، ويتساءلون : هل ما هو قادم أفضل مما هو سابق؟ وهل السياسات الليبرالية التى تنتهجها دول أوربا الغربية ستكون الأفضل لهم للهروب من شبح الفقر الذى يخيم عليهم؟ وهل ستظل آثار هذه السياسات بنفس القوة التى ظهرت عليها فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى؟

كل هذه استفسارات فرضت نفسها على الساحة الأوربية والدولية، خاصة بعد أن توحدت المانيا ، وتوحد على أثر ذلك أوربا مكتملة بشطريها الشرقى والغربى ، وأصبحت السياسات الليبرالية ذات المذاق الغربى هى كل ما تبتغيه كل دولة تسعى لتحقيق الإصلاح المنشود لمسايرة تلك المتغيرات.

وقد تمخض عن هذه المتغيرات ، تدشين مجموعة من الاتفاقيات الدولية ، كاتفاقية ماستريخت ، واتفاقية الجات ، واتفاقية مجموعة دول النافتا ، ورابطة دول الكوميسا ، ورابطة دول الآسيان ، وذلك لتنظيم حركة التبادل التجارى والاقتصادى بين دول العالم ، وذلك بعد توحد واندماج مجموعة من الشركات والمؤسسات التجارية والنقدية فى الدول الغنية ، فيما يعرف بالتكتلات الاقتصادية التى تربعت على عرش الاقتصاد العالمى.

وقد أدركت الدول النامية ضعفها ووهنها أمام هذه التكتلات، وباتت تبحث لنفسها عن موطئ قدم للسير قدماً فى طريق إصلاح مؤسساتها الإنتاجية والخدمية وتحقيق معدلات نمو فى ناتجها القومى يمكنها من هذا السير.

وقد وجدت هذه الدول صعوبة بالغة فى تحقيق الإصلاح المنشود، وباتت تمد يدها إلى مؤسسات النقد الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لتقديم المشورة والمساعدة ، وتمثلت هذه المساعدات فى مجموعة من المساعدات المادية والهيكلية التى ارتأتها هذه المؤسسات لضمان مسيرة الإصلاح فى هذه الدول وتحقيق التنمية المنشودة.

---

* يقصد بالتعليم العالى فى هذه الدراسة كافة أنواع التعليم لمرحلة ما بعد التعليم الثانوى سواء فى كليات جامعية أو معاهد أو مدارس عليا ، وغالبا ما يطلق عليه "المستوى الثالث من التعليم".

وبالفعل ، لم تجد غالبية هذه الدول ، ومن بينها مصر ، بداً من السير قدماً فى إعادة هيكلة مؤسساتها الإنتاجية والخدمية ، بما يتمشى وما تمليه عليها السياسات الدولية الليبرالية ، التى فرضت نفسها لضمان تحقيق التنمية المنشودة ، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية أو تحويل الإنفاق العام من القطاعات الخدمية (التعليم والصحة) إلى القطاعات الإنتاجية ، والحد من دور الدولة الإنتاجى المباشر ، وذلك من خلال بيع مؤسسات القطاع العام ، والسماح بزيادة مساحة القطاع الخاص.

وتختلف صيغة إعادة الهيكلة من دولة إلى أخرى ، تبعاً لاستراتيجيات السياسة والهياكل والثقافات ، وتاريخ كل دولة. ففى المملكة المتحدة جرت إعادة الهيكلة فى ظل حكومة المحافظين التى التزمت كثيراً بسوق العمل غير المنتظمة ، وهاجمت حركة الاتحادات التجارية المنظمة. بينما تولت حكومات العمال فى استراليا إجراء إعادة الهيكلة على مستوى الدولة بمزيد من التعاطف مع الحركة العمالية.(١)

وقد أشار ييتمان (Yeatınan 1990) إلى أن حكومات استراليا التى تعاقبت خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٦ ، قد منحت إعادة الهيكلة الاقتصادية صفة (السياسة الأم) التى تحدد المجالات الأخرى للسياسة ومنها التعليم. (٢)

وعلى الصعيد العربى ، يلتزم عدد من الدول العربية باتفاقيات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، للتثبيت والتكيف الهيكلى ، ويأتى فى مقدمة أولوياتها ، الحد من دور الدولة وتدخلها فى آليات العرض والطلب ورقابتها على الأسعار، وإلغاء الدعم على السلع والمواد الغذائية الرئيسية ومستلزمات الإنتاج. (٣)

ففى الغرب ، تعرض النظام التعليمى لطائلة التكيف الهيكلى بدءاً من عام ١٩٨٥ ، واقترح البنك الدولى مجموعة من المقترحات ، ترمى إلى تقليص عبء التعليم على الميزانية ، مع تقوية فعالية تخليص الدولة من عبء المسئوليات لصالح القطاع الخاص ، واعتبار التعليم خدمة مؤدى عنها ، وليس مكتسباً اجتماعياً. (٤)

وفى مصر ، دعا تقرير البنك الدولى إلى تحجيم فرص القبول بالتعليم العالى ، وربطه بالمصروفات ، تمشياً مع دراسة أنجزها أحد الخبراء الأمريكان حول توقعات الطلب على القوى العاملة المصرية ، وانتهت إلى ضرورة القيام بتخفيضات جذرية فى أعداد الملتحقين بالتعليم العالى ، مع عدم التوسع فى التعليم الثانوى. وأيدت هذا التوجه دراسة أخرى ، قام بها خبير قوى عاملة هندى ، موفد من منظمة العمل الدولية ، وتطرق فى دراسته، إلى ضرورة إلغاء مجانية التعليم فى جميع مراحله عدا الابتدائى. (٥)

وإذا كانت إعادة الهيكلة هى الوسيلة لتصحيح الأوضاع ، من خلال فتح الباب أمام المساعدات الأجنبية المقدمة من بنك وصندوق النقد الدوليين ، فإن تقديم هذه المساعدات مشروط باتباع نصائح وتوجيهات هاتين المؤسستين ، بإجراء التعديلات الهيكلية التى تراها ملائمة لهذه الدولة أو تلك.

وكان لتنفيذ هذه التوجيهات أثر واضح على كثير من الدول ، فمنها ما استطاع امتصاص هذه التوجيهات وتنفيذها بما يتواءم ومتطلبات التنمية بها ، مثل بعض دول جنوب شرق آسيا ، أو ما يعرف بدول (النمور الآسيوية). ومنها ما أحدثت فيه هذه التوجيهات هزات اجتماعية عنيفة ، أودت بها إلى مزيد من التخلف والفقر ،

نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول مثل بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء Sub – Sharan Africa ، وبعض دول أمريكا اللاتينية. ومنها ما سعت جاهدة لتوفيق أوضاعها – ولو بخطى متعثرة – مع توجيهات مؤسسات النقد الدولية كما هو الحال فى مصر.

فقد أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية بالحكومة المصرية فى بداية الثمانينات من القرن الماضى ، إلى محاولة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على إعادة جدولة الديون عام ١٩٨٧ ، وكانت قد بدأت بالفعل فى تنفيذ بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادى ، إلا أن هذا الاتفاق ما لبث أن توقف تنفيذه ، واستمرت المؤشرات الاقتصادية فى التدهور ، على الرغم من جهود الإصلاح التى كانت الحكومة قد شرعت فى تنفيذها ، "الأمر الذى دفع الحكومة المصرية فى منتصف ١٩٩١م إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) ، وامتد تطبيقهما خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣م. وتم مد برنامج الإصلاح لثلاث سنوات أخرى ، من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ ، وتهدف المرحلة الأولى من الإصلاح (ERSAP 1) إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً ، يلعب فيه القطاع الخاص دوراً صغيراً نسبياً إلى اقتصاد لامركزى متجهاً للخارج معتمداً على قوى السوق ، ويلعب فيه القطاع الخاص الدور القائد".[٦]

وإذا كان برنامج التكيف الهيكلى لم يتضمن سياسات مصممة خصيصاً لقطاع التعليم فى مصر ، فقد انعكست آثاره بصورة واضحة على هذا القطاع ، وذلك من خلال تأثيره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى.

فعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة فى معدلات نمو الناتج المحلى خلال العقدين الماضيين ، "حيث بلغ ٤,٢% و ٥,٤٩% و ٥,٧٢% خلال الأعوام ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٧/٩٦ على الترتيب"[٧]، فإن هذه الزيادة التى تحققت فى ظل الإصلاح ، ارتبطت بتزايد معدلات البطالة من ناحية ، وبانتشار الفقر من ناحية أخرى ، وبازدياد الفقر البشرى ، أى انخفاض مقدار الاختيارات والفرص التى تسمح بمعيشة محتملة من ناحية ثالثة. [٨]

وقد أثرت هذه الأوضاع على عرض الفرص التعليمية بقطاع التعليم العالى، من انخفاض فى الكمية وتدنى فى النوعية على حد سواء. حيث بلغ (معدل قيد الطلاب)* بهذا القطاع فى مصر خلال الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الأرقام التالية ١٦,١% و ١٨,٢% و ١٧,٥% و ١٧,٠% و ١٦,٩% على الترتيب[٩]، رغم الزيادة المطلقة فى أعداد المقيدين خلال عقد التسعينات. فى حين بلغ هذا المعدل خلال عام ١٩٩٣ ، ٣٤,٢% فى إسرائيل و ٤٨,٢ فى جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) و ٣٣,٦% فى سنغافورة و٤٤,٨% فى الدنمارك.[١٠]

كما أدت هذه الأوضاع إلى فتح الباب على مصراعيه أمام إقرار قانون إنشاء الجامعات الخاصة – سيأتى الحديث عنه تفصيلاً لاحقاً – فى ظل ظروف وأوضاع اقتصادية غير مؤهلة ، وتدهورت مخصصات الإنفاق على التعليم العالى رغم الزيادة الاسمية فى الإنفاق. وقد أدت هذه الأوضاع ، وكذلك سوء تخصيص الموارد المتاحة إلى رتابة نوعية هذه الخدمات ، وبالتالى انخفاض كفاءة قطاع التعليم العالى فى مصر.

مشكلة الدراسة :

أضحت الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى تستشرى فى جسد النظام التعليمى المصرى ، رغم عدم الإعلان عنها صراحة ، ولم يعد بالإمكان تجنيب التعليم العالى آثار هذه السياسات ، فقد سمحت الدولة بإنشاء الجامعات الخاصة ، فى محاولة لإعفاء نفسها من تحمل بعض مسئولياتها تجاه التعليم العالى ، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب القادرين على دفع نفقات تعليمهم، فهل بالإمكان التخفيف من دور الدولة وضمان خدمة تعليمية جيدة، "فى دولة ٢٣% من أبنائها يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى ذلك (٥/١ سكانها أى ٢٠% من المصريين) يعيشون حالة فقر معتدل"؟[١١] وهذا يعنى أن يقوم الطالب بتحمل شطر كبير من تكلفة دراسته ، وتضييق الفرص أما الراغبين فى التعليم العالى.

ومن ثم ، تبرز مجموعة من المفارقات بين ما تراه مؤسسات النقد الدولية من إصلاحات فى حقل التعليم العالى ، بإعطاء الفرصة بزيادة مساحة مشاركة القطاع الخاص للإستثمار فى حقل التعليم العالى ، وتحجيم فوص الالتحاق به ، وربطه بالمصروفات ، وبين ما هو كائن من توجهات فى حقل السياسة التعليمية فى مصر ، تسعى الدراسة إلى توضيحها من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة التالية :-

أسئلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة فى السؤال التالى :-

كيف السبيل نحو تحقيق التوافق بين الإصلاحات التى تبتغيها مؤسسات التعليم العالى المصرى ، مع ما تراه مؤسسات النقد الدولية من إصلاحات ، فى ضوء الإصلاحات الهيكلية الدولية الراهنة ، ومراعاة التوجهات الإجتماعية المنشودة ؟

للإجابة على هذا السؤال تسعى الدراسة لتوضيح الأسئلة الفرعية التالية :-

- ما المقصود بالتكيف الهيكلى "دولياً"؟
- ما انعكاسات التكيف الهيكلى على التعليم العالى "دولياً"؟
- ما دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى فى مصر ؟

وذلك من حيث :

أولاً : السماح بإنشاء الجامعات الخاصة

ثانياً : تحجيم التعليم العالى وربطه بالمصروفات

ثالثاً : ارتفاع تكلفة التعليم العالى

رابعاً : زيادة حدة بطالة الخريجين

- ما هى أهم المقترحات التى تسهم فى تحقيق التوافق بين الإصلاحات التى تبتغيها مؤسسات التعليم العالى المصرى من ناحية وما تراه مؤسسات النقد الدولية من إصلاحات هيكلية من ناحية أخرى ، مع مراعاة الإصلاحات الهيكلية الدولية الراهنة ، والتوجهات المجتمعية المنشودة؟

أهمية الدراسة وأهدافها :

تزايد الحديث خلال العقدين الماضيين عن الإصلاحات الاقتصادية الناجمة عن اتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى يرتئيها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وأجريت الدراسات ، وعقدت المؤتمرات والندوات ، للبحث عن أنسب الطرق الكفيلة بمعالجة الأوضاع الناجمة عن السياسات الاقتصادية الهيكلية ، ومن أبرز المؤسسات التى عنيت بهذه الدراسات على المستوى القومى ، معهد التخطيط القومى ، والمؤسسات العلمية والبحثية المعنية بالاقتصاد والسياسة ، ولم تنل اهتماماً مماثلاً من قبل المتخصصين فى حقل التعليم ، مما جعل لمثل هذه الدراسة أهمية ، تسعى لتوضيحها من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- توضيح المقصود بالتكيف الهيكلى
- توضيح انعكاسات التكيف الهيكلى على التعليم العالى دولياً
- توضيح دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى المصرى
- التعرف على بعض المقترحات والتوصيات التى يمكن الاستفادة منها فى تحقيق التوافق بين السياسات الهيكلية التى تراها مؤسسات النقد الدولية من ناحية ، وما يتم من إصلاحات فى حقل التعليم العالى من ناحية أخرى ، بما يتواءم مع واقع وظروف المجتمع المصرى ، لضمان استمرار مسيرة الإصلاح.

منهج الدراسة :

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين ما يعرف بالتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتعليم العالى فى بعض دول العالم بالتطبيق على مصر "وتتعدد الأساليب التى يمكن تناول هذا الموضوع من خلالها ، وهى: [١٢]

- أسلوب التحليل الكمى الرياضى – الإحصائى.
- أسلوب التحليل الاقتصادى الصرف ، مثل حساب التكلفة والعائد.
- أسلوب التحليل السوسيولوجى الذى يركز على القضايا المتصلة بعلم الاجتماع.
- الأسلوب الإدارى التنظيمى.
- أسلوب علم السياسات.
- أسلوب دراسة الموضوع ضمن إطار علوم المستقبل.

وهناك أسلوب آخر ، ترى الدراسة إضافته إلى هذه الأساليب ، وتلتزم به فى دراستها لمشكلة الدراسة ، وهو **أسلوب التحليل السوسيولوجى المقارن** الذى يركز على القضايا المتصلة بعلم الاجتماع مثل الفقر والبطالة وتأثُرهما بسياسات التكيف الهيكلى ، وانعكاس ذلك على التعليم ، دولياً ومحلياً ، ويمكن تناول هذا الأسلوب من خلال المدخلين التاليين :

- **المدخل الوصفى التفسيرى :** لوصف وتفسير انعكاسات السياسات الهيكلية على التعليم العالى دولياً ومحلياً، وتفسيرها من خلال التقارير والوثائق والإحصاءات والدراسات والكتب الصادرة عن بعض الهيئات والمؤسسات الدولية ، مثل تقارير البنك الدولى ودراسات اليونسكو ومعهد التخطيط القومى فى مصر،

وتقارير ودراسات منظمة العمل العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمركز العربى للتعليم والتنمية ، وغير ذلك من المؤسسات المعنية بموضوع الدراسة.

- **المدخل التحليلى المقارن :** لتحليل هذه الانعكاسات والتعرف على القوى والعوامل المؤثرة التى تفسر واقع هذه الانعكاسات على التعليم العالى ، والخروج ببعض المقترحات والتوصيات التى قد تسهم فى تحقيق التوافق المطلوب بين انعكاسات التكيف الهيكلى على حقل التعليم العالى مع مراعاة واقع وظروف المجتمع المصرى.

تعريف المصطلحات

تناولت مصطلح التكيف الهيكلى تعريفات عديدة ، نود توضيحها على النحو التالى :

التكيف الهيكلى Structural Adjustment

يعرف **Jurgen Zatler** التكيف الهيكلى بتمكين الدول فى جنوب أفريقيا من الاندماج فى السوق العالمى، وتدريجياً اكتساب القوة الاقتصادية ومستويات المعيشة الموجودة فى الدول الصناعية الغربية. (١٣)

وأوضح **Richard Sandbrook** التكيف الهيكلى بقوله : التكيف الهيكلى هو جعل الاقتصاد القومى أكثر قدرة على التنافس. (١٤)

وفى أفريقيا ينطوى مفهوم التكيف الهيكلى على مجموعة من الإصلاحات السياسية لتعظيم الاعتماد على الأسواق فى التجارة الداخلية والخارجية وتدفقات رأس المال ، وتقليص الدور التدخلى للحكومة بالحد من الملكية العامة والدعم واللوائح ، وتحسين كفاءة أداء الدولة فى تخصيص واستخدام الموارد.(١٥)

وفى تعريف آخر ، أوضح **رمزى زكى** التكيف الهيكلى بأنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التى شملت العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وقُدمت فى إطار عرف ببرنامج التكيف الهيكلى.(١٦)

وأوضح **جودة عبد الخالق** التكيف الهيكلى بقوله : التكيف الهيكلى هو تكيف الدول النامية للصدمات الخارجية التى تتعرض لها إما بموجب القوى التلقائية فى النظام الدولى ، أو بموجب السياسات المعلنة والمسبقة من جانب الدول الكبرى.(١٧)

ويرى **محمد نعمان نوفل** أن جوهر فكرة التغير الهيكلى مبنى على اعتبار أن آليات السوق هى الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية للإنفاق والاستثمار وبالتالى ، اختيارات النمو.(١٨)

وفى رؤية مغايرة ، أوضح **محمد محمود الإمام** أن التكيف Adjustment يعنى به تعديل أساليب الآداء ، بينما حقيقة الأمر أن ما يحدث هو إجراء تغيير هيكلى Restructuring أى إعادة هيكلة.(١٩)

تعريفات عديدة ومتنوعة تناولت تعريف مصطلح التكيف الهيكلى ، يمكننا الخروج منها بأن التكيف الهيكلى عملية إصلاحية مصاحبة للمساعدات المقدمة من بنك وصندوق النقد الدوليين ، يتم توجيهها من خلال "روشتات إصلاحية" مقدمة من أى من هاتين المؤسستين أو كليهما ، ومفترض أن تلتزم بها أية دولة تمد يدها من أجل المساعدة والعون لتحقيق الإصلاح الاقتصادى المنشود بها.

التثبيت الاقتصادى Economic Stabilization

يقصد بـ "التثبيت الاقتصادى" مجموعة من البرامج يتولى تصميمها صندوق النقد الدولى International Monetary Fund ، وقوامها تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية فى هيكل الاقتصاد بهدف تعديل ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة. (٢٠)

ولتحقيق ذلك فإن الصندوق يلجأ فى تعامله مع الدول المعنية بهذه البرامج بضرورة قيامها بالآتى :(٢١)

- تقليص الإنفاق الحكومى فى مجال الخدمات العامة ، وخاصة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
- تخفيض مستويات الأجور الحقيقية.
- تعديل عرض النقد والائتمان المحلى من خلال التحكم فى السيولة النقدية ، وكذلك رفع الفائدة على الودائع المحلية.

بالنظر إلى هذين المصطلحين (التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى) ، يتضح أن كليهما متداخلان ، بما يضمن الترابط والتداخل بين شروط كليهما ، والتى تتضمن الدعوة إلى خفض الإنفاق الحكومى ، والحد من تدخل الدولة بل ويمكننا الخروج من تعريف هذين المصطلحين بأن أكثر الدول مركزية ، بدأت تقر وتعترف بضرورة الحد من دور الدولة ، وضرورة إعطاء فرصة أكبر لمؤسسات القطاع الخاص فى توجيه آلية السوق. كما أن للتكيف الهيكلى انعكاسات واضحة وملموسة على حقل التعليم عامة ، وحقل التعليم العالى خاصة.

الدراسات السابقة :

استحوذ موضوع التكيف الهيكلى على اهتمام واضح من المتخصصين فى مجالى الاقتصاد والتخطيط ، وهذه بعض الدراسات العربية والأجنبية نسردها على النحو التالى :

أولا : الدراسات العربية :

١- دراسة : **آمال العرباوى مهدى (١٩٩٨) ، وعنوانها: تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادى على التعليم قبل الجامعى فى مصر " دراسة تحليلية"**(٢٢) ، واستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على التعليم قبل الجامعى فى بعض الدول المعاصرة ، ودراسة معالم سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر وتأثيرها على التعليم قبل الجامعى ، وخاصة الإنفاق التعليمى ، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر على المدى الطويل ، يجعل التعليم قبل الجامعى فى حاجة إلى موارد إضافة لزيادة الإنفاق والتمويل لحساب مختلف بنود الموازنة ، وتشجيع المحليات على المساهمة فى تمويل التعليم.
- زيادة الرسوم الدراسية فى مدارس اللغات.
- التأكيد على ضرورة أن يكون برنامج الإصلاح الاقتصادى مراعيا للظروف المختلفة للمجتمع المصرى.

٢- دراسة : **محمد عبد الشفيع عيسى (١٩٩٧م)، وعنوانها : التكيف الهيكلى والنظام التعليمى "رؤية اقتصادية – اجتماعية" مع تركيز خاص على حالة مصر** [٢٣]، واستهدفت الدراسة توضيح مفهوم التكيف الهيكلى ، ودلالاته من وجهة نظر التطور الاجتماعى من حيث إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة والاصطفاف الاجتماعى على سلم الثروة والدخل ، وتوضيح آثار هذه الدلالات على التعليم بصفة عامة فى مصر من حيث زيادة وزن قطاع التعليم الخاص بمرحلة التعليم الأساسى ، وإنتشار الدروس الخصوصية ، والإهتمام بتوسيع قاعدة التعليم الأساسى ، وارتفاع تكلفة التعليم العام وأثر ذلك على معدلات القيد المدرسى، ولم تركز الدراسة إهتمامها على توضيح دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى دولياً ومحلياً، محل إهتمام الدراسة الحالية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها عدم وجود خطة محددة من أجل الاستعانة بالقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى ، وغياب التنسيق بين الجهات المحلية المسئولة عن الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية وسوء توزيعها على محافظات مصر بصفة عامة وعلى قطاعات التعليم بصفة خاصة.

٣- دراسة : **محيازيتون (١٩٩٧م) ، وعنوانها : مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية** [٢٤]، واستهدفت الدراسة توضيح الوضع الراهن للتعليم فى الوطن العربى ، ومعرفة التحديات المستقبلية التى ستفرض نفسها على العالم أجمع، وعلى العالم العربى ، مثل التحديات السكانية ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ، والمنافسة الدولية ، وإبراز تداعيات هذه التحديات على التعليم . كما استهدفت توضيح تأثير استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية على التعليم فى الوطن العربى ، واختتمت الدراسة بمجموعة من الملاحظات من أهمها ، أن على نظام التعليم العربى أن يُعوّض نواحى القصور المتراكمة ، وأن يتطور فى نفس الوقت كما ونوعاً لمواجهة تحديات المستقبل ، وعليه أن يواجه ظروف أكثر قسوة ، سواء من حيث قيود الموارد العامة التى تفرضها استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية ، أو فى ظل مناخ عالمى يتزايد اتجاهه نحو تهميش أى مجتمع دولى لا يحقق إنجازات تنموية دولية.

٤- دراسة : **محمد بنحسن التلمسانى (١٩٩٦م) ، وعنوانها : حصيلة التعديل الهيكلى وتأثيرها على المجالات الاجتماعية والتشغيل فى المغرب** [٢٥]، واستهدفت الدراسة توضيح النتائج الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلى بالمغرب ، وواقع سياسة التعديل الهيكلى على المجالات الاجتماعية (التعليم والصحة)، وكذلك توضيح أثر برنامج التعديل الهيكلى على سوق العمل . وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ، أن برنامج التعديل الهيكلى حقق تطوراً فى المجال الاقتصادى ، وما زالت له عثرات ، خصوصا فى المجال الاجتماعى ، منها تدهور مستوى التعليم ، وتفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجين، وازدياد حدة اللامساواة فيما يتعلق بالقبول والنجاح فى المدرسة.

٥- دراسة : **محمد نعمان نوفل (١٩٩٥م) ، وعنوانها : بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم** [٢٦]، واستهدفت الدراسة توضيح الآثار المتوقعة لبرامج التكيف الهيكلى على التعليم فى مصر ،

وأوضحت العلاقة بين التعليم والفقر فى مصر حسب رؤية البنك الدولى ، والنموذج الـــذى أورده البنـــك للحفاظ على المورد البشرى خلال فترة التثبيت الهيكلى ، والسياسة التعليمية الرسمية فـــى ضـــوء رؤيـــة البنك، والمقابلة بين رؤية البنك والرؤية الرسمية لما يجب أن تكون عليه سياسة التعليم فى مصـــر خـــلال فترة التكيف الهيكلى ، واتجاهات التكيف الهيكلى لسياسة التعليم من حيث تكريس التعليم الأساسى والتوســـع فيه ، وغموض السياسة التعليمية بمرحلة التعليم الثانوى ، والتطور النسبى لـــهيكل الخصـــائص التعليميـــة للسكان ، ولم تتعرض الدراسة لمعرفة دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى دوليـــاً ومحليـــاً ، محـــل اهتمام الدراسة الحالية ، وهى فى مجملها دراسة نقدية لرؤية البنك الدولى عن التعليم بصفة عامة فى مصر خلال فترة التثبيت الهيكلى.

٦- دراسة : **منى مصطفى البرادعي (١٩٩٥م) ، وعنوانها : تأثير سياسات الإصلاح الاقتصـــادى والتكيـــف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر** [٢٧]، واستهدفت الدراسة توضيح آثار سياسات الإصلاح الاقتصـادي والتكيف الهيكلي على التعليم بصفة عامة من جانبي العرض والطلب ، وأوضحت أن تأثير الطلـــب علـــى التعليم من جراء هذه السياسات يظهر على الأفراد وتنخفض دخولهم فـــى ظـــل تجميـــد حجـــم التوظيـــف الحكومي ، وتقل الزيادة الحقيقية في المرتبات ، وتنخفض الدخول الإسمية والحقيقية ، هذا بالإضافـــة إلـــى زيادة أسعار معظم السلع والخدمات.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

١- دراسة : **جيل لا مارت (١٩٩٩م) ، وعنوانها : اقتصاد فى حالة تحول وتأثيره على التعليم العـــالى فـــى فيتنام** [٢٨]، واستهدفت الدراسة توضيح الصعوبات التى واجهت عملية التحـــول مـــن الاقتصـــاد مركـــزى التخطيط ، أو ما يعرف بالاقتصاد الشمولى ، إلى اقتصاد السوق ،وتأثير ذلك علـــى التعليـــم العـــالى مـــع المتغيرات الحادثة فى المجتمع الفيتنامى ، وأوضحت كذلك سبل إصلاح التعليم العالى فى فيتنام ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الحقائق منها ، أهمية تحسين هيكل نظام التعليم القومى فـــى فيتنـــام ، وإعـــادة صياغة أهداف التعليم والتدريب ، وإعادة تصميم المناهج الدراسية ، ودمج وتطوير أنشطة التعليم والتدريـــب فى مناطق الأقليات العرقية ، والمناطق ذات الصعوبات الاقتصادية ، وأهمية إصلاح الإدارة التعليمية عـــن طريق الحكومة والمنظمات الحزبية فى فيتنام.

٢- دراسة : **جاند ب.ج.تيلاك (١٩٩٧م) ، وعنوانها : تأثير التصحيح الـــهيكلى علـــى التعليـــم "اســـتعراض التجربة الأسيوية"** [٢٩]، واستهدفت الدراسة توضيح السياسات الاقتصادية الجديدة والتى تعـــرف بسياســـات التصحيح فى دول جنوب شرق آسيا ، مثل الهند وباكستان وكوريا وفيتنام ، والتى أشاد بها البنك الدولـــى ، وصندوق النقد الدولى ، لنجاح هذه السياسات فى تلك الدول ، وانعكاساتها الواضحة على نظـــم التعليـــم . وأوضحت كذلك العلاقة بين الظروف الاقتصادية والاستثمار العام فى التعليم أثناء فترة التصحيح الـــهيكلى. وأوضحت الاتجاهات فى مجال الإنفاق العام على التعليم منذ عام ١٩٧٥ وحتى عـــام ١٩٩٣ ، فـــى دول

جنوب شرق آسيا ، سواء الدول شديدة الأخذ بسياسات التصحيح الهيكلى أو الدول التى تطبق التصحيح بشكل معتدل أو الدول التى لا تطبق التصحيح الهيكلى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن آثار التصحيح الهيكلى على التعليم لم تكن موحدة فى كل بلدان الإقليم الآسيوى، وأن العديد من الاقتصاديات ، قد عانت معاناة شديدة ، وأن هناك ارتباطاً قويا بين سياسات التصحيح الهيكلى ، والتدهور فى الأوضاع التعليمية ، وأنه من الضرورى لإنجاح برامج التصحيح الهيكلى أن تكون المسئولية الأولى عن تطوير هذه السياسات من اختصاصات السلطات القومية التى ستنفذها وتدعم برامجها.

٣- دراسة Phillip W. Jones (١٩٩٧م) ، وعنوانها : On World Bank Education Financing [٣٠]، واستهدفت الدراسة توضيح سياسات البنك الدولى الخاصة بالتعليم ، واستعرضت الدراسة سياسات البنك على مدى خمسة وثلاثين عاماً مضت ، وذلك فى ضوء استراتيجيات التكيف الهيكلى التى يرتئيها البنك منذ نهاية الحرب الباردة ، وما يجب أن يقوم به البنك من جهود مستقبلية لإحداث التكيف المطلوب من برامج التكيف الاقتصادى والاجتماعى ، وتطوير التعليم.

٤- دراسة Benson Honig (١٩٩٦) ، وعنوانها : Education and Self Education in Jamaica [٣١]، واستهدفت الدراسة توضيح سياسات وبرامج التكيف الهيكلى فى دولة جاميكا Jamaica ، وانعكاس هذه السياسات على فرص العمالة فى القطاع العام ، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالى ٤٠% من قوة العمل فى جاميكا هى عمالة غير رسمية (غير حكومية) ، وأجرت الدراسة مقابلات مع ٢٥٠ عاملا ، يعملون فى مجال الالكترونيات الدقيقة ، وتوصلت إلى أن للتعليم دورا هاماً فى توفير الخبرات المناسبة للعاملين ، وهو ما يؤثر بشكل واضح على قدرة العامل على اختيار العمل المناسب له ، طبقا لمستوى الخبرات والمهارات التى اكتسبها خلال مراحل تعليمه.

٥- دراسة Robert Arnove (١٩٩٦م) ، وعنوانها: Partnerships and Emancipatory: Educational Movements "Issues and Prospects" [٣٢]، واستهدفت الدراسة توضيح سياسات التكيف الهيكلى وانعكاساتها على التعليم العالى فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، وأوضحت دور الدولة فى تمويل التعليم العالى فى إطار تطبيق برامج التكيف ، وأن الاهتمام بالتعليم العالى يكون غالبا على حساب التعليم الابتدائى والثانوى . واقترحت الدراسة مشروعاً للتعاون بين جامعات أمريكا الشمالية والجنوبية ، كى تستطيع جامعات الجنوب توفيق أوضاعها فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها.

٦- دراسة Carlos Alberto Torres and Adriana Puiggros (١٩٩٥) وعنوانها : The State and Public Education in Latin America [٣٣]، واستهدفت الدراسة توضيح الإطار التاريخى والنظرى للتعليم فى أمريكا اللاتينية ، واستهدفت توضيح الطبيعة التنظيمية لأنماط دول هذه القارة منذ عام

١٩٣٠ ، وانسحبت فى النهاية إلى مناقشة آثار الليبرالية الجديدة وما تتضمنه من مفاهيم حول سياسات التكيف الهيكلى على التعليم فى هذه القارة ، ودور التعليم فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه السياسات ، وتأصيل الثقافات المحلية فى مجتمع متعدد الثقافات.

٧- دراسة : **جورجين تساتلر (١٩٩٣م) ، وعنوانها : آثار برامج التكيف الهيكلى** [٣٤]، واستهدفت الدراسة توضيح نقاط الضعف ببرامج التكيف الهيكلى ، واستخلاص النتائج بشأن الدعم الذى يجب أن يقدم مستقبلا للإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ، أن الاختلالات الاقتصادية لا يمكن القضاء عليها بواسطة الإجراءات الاقتصادية بمفردها، طالما أن نموذج مجتمع الدولة بأكمله يحتاج للتقويم . والحذر عند اتباع نفس أسلوب الاقتصاديات الصناعية الجديدة فى دول جنوب شرق آسيا لإحداث التوافق الهيكلى فى الدول النامية ، فلكل مجتمع طبيعته وظروفه التى تتناسب ومدى نجاح هذه البرامج أو عدم نجاحها . وأن غالبية المعوقات التى تعوق برامج التكيف سياسية واجتماعية الطابع ، وتنبع إلى حد ما من ظروف طبيعية محلية غير موائية.

٨- دراسة : **ريتشارد ساند بروك (١٩٩٣م) ، وعنوانها : الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى والدولة فى أفريقيا جنوب الصحراء** [٣٥]، واستهدفت الدراسة توضيح التغيرات فى الاقتصاد العالمى ، وأثر ذلك على برامج التكيف الهيكلى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء Sub-Sharan Africa ، والتدهور البيئى فى سباق النمو السكانى السريع فى هذه الدول ، وأخطاء السياسات المحلية ، وضعف الإدارة السياسية داخليا ، والتعرف على دور الدولة فى تحقيق وتفعيل برامج التكيف الهيكلى ، بما يُحدث نوع من التوافق أو ما يعرف بالتثبيت فى ظل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية فى هذه الدول.

تعقيب على الدراسات السابقة :

أولاً : باستعراض الدراسات العربية يتبين أن الدراسة الأولى سعت إلى توضيح تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على التعليم قبل الجامعى ، بينما حاولت الدراسة الثانية توضيح دلالات التكيف الهيكلى على التعليم بصفة عامة ، وأوضحت الدراسة الثالثة التحديات الآنية والمستقبلية التى تفرض نفسها على العالم العربى ، والتى أفرزت ظروفاً أكثر قسوة على التعليم العربى فى ظل مناخ إعادة الهيكلة الرأسمالية ، بينما حاولت الدراسة الرابعة توضيح النتائج الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلى بالمغرب ، وأوضحت الدراسة الخامسة والسادسة الآثار المتوقعة لبرامج التكيف الهيكلى على التعليم بصفة عامة فى مصر ، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى توضيح دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى دوليا ومحليا ، بقصد التوصل إلى بعض المقترحات التى قد تسهم فى إحداث التوافق الهيكلى ، وما يستتبعه من إجراءات فى حقل التعليم العالى المصرى فى ضوء الإصلاحات الهيكلية الدولية.

ثانياً : باستعراض الدراسات الأجنبية ، يتبين أن الدراسة الأولى أوضحت الصعوبات التى واجهت عملية التحول من الاقتصاد الشمولى إلى اقتصاد السوق فى فيتنام ، وتأثير ذلك على التعليم العالى بها ، بينما حاولت الدراسة الثانية توضيح السياسات الاقتصادية الجديدة فى دول جنوب شرق آسيا ، وسعت الدراسة الثالثة

إلى توضيح نقاط الضعف ببرامج التكيف الهيكلى فى الدول النامية ، وأوضحت الدراسة الرابعة التغيرات فى الاقتصاد العالمى ، وأثر ذلك على برامج التكيف الهيكلى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وأوضحت الدراسة الخامسة سياسات وجهود البنك الدولى المتعلقة بالتعليم ، وكذلك جهود البنك الرامية إلى مساعدة الدول النامية فى إحداث التكيف بها فى ظل ظروف وأوضاع هذه الدول ، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة ، بينما تسعى الدراسة الحالية لتوضيح سبل إصلاح قطاع التعليم العالى فى مصر ليتوافق مع الإصلاحات الهيكلية التى يشهدها الاقتصاد المصرى.

التكيف الهيكلى "نظرة دولية"

منحت أزمة المديونية فى الثمانينات ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الفرصة المواتية للدعوة لتطبيق برامج التكيف الهيكلى ، وذلك من خلال القروض المقدمة من هاتين المؤسستين للعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، فى إطار سياسات التكيف الهيكلى التى انتهجتها هذه الدول . "وقد بلغ إجمالى القروض التى منحها البنك الدولى لهذا الغرض حوالى ٣/١ إجمالى قروضه ، وهى تمثل حوالى ١٢% بالنسبة للقروض النقدية من الصندوق[٣٦]. لذلك وجد البنك نفسه فى حلبة الاهتمام بإدخال إجراءات عديدة من شأنها إحداث تغييرات تشريعية هامة فى مجالات عديدة خاصة مجال التعليم.

وتُقدَّم أغلب قروض هاتين المؤسستين إلى الدول النامية ، "التى يبلغ تعدادها ١٠٥ دولة"[٣٧]. وتضم ٨٠% من سكان العالم ، ويسهمون فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى بما يقارب ٢١,٧٣% طبقا لإحصائيات ١٩٩٣ ، ورغم تدنى هذه النسبة ، فإن عدداً محدوداً من الدول النامية ، هى التى تحقق النسبة العظمى من هذا الناتج ، فبعض هذه الدول تتجاوز حصة الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢٢ ألف دولار سنوياً ، فى حين تبلغ تلك الحصة فى دول أخرى ٤٢٠ دولار سنويا[٣٨]. وقد تركز النمو الاقتصادى فى عدد محدود من هذه الدول، فى شرق آسيا والكاريبى وبعض دول أمريكا اللاتينية ، ويعكس ذلك ضآلة مساهمة الدول النامية فى مجموعها ، فى الإنتاج العالمى.

وقد أدت أزمة الديون والركود الاقتصادى العالمى الذى شهده العالم خلال فترة الثمانينات من العقد الماضى، إلى إعاقة النمو الاقتصادى فى كثير من دول العالم ، مما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية للفقراء ، كما زاد فى بعض الدول والمناطق من نسبة السكان الذين يعيشون فى حالة فقر ، "ففى أمريكا اللاتينية – على سبيل المثال – زادت واقعات الفقر من ٣٠% من الأسر فى عام ١٩٨٠ إلى ٤١% فى عام ١٩٩٠م"[٣٩]. وفى دول جنوب آسيا ، يوجد أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر ، حيث تعادل القوة الشرائية للفرد دولاراً واحداً يوميا ، وتضم هذه الدول ٤٠% من فقراء العالم [٤٠]. وتزايد الفقر فى أفريقيا بنسبة ١٧% خلال السنوات ٨٥/١٩٩٠ ، وتزايدت نسبة الفقر المطلق فى المنطقة العربية من ٣١% عام ١٩٨٥ إلى ٣٣,١% عام ١٩٩٠[٤١].

هذا ، وتشير تقارير مؤسسات النقد الدولية إلى أن تدابير التكيف الهيكلى تشمل فى طياتها عمليات تصحيح مؤلمة للدول النامية ، نظراً لتفاقم التضخم وانتشار البطالة ، كما تؤدى إلى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك.

فقد أدى تطبيق سياسات وبرامج التكيف ، إلى تراجع دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية ، بما يعادل ٠,٩% سنوياً خلال الأعوام ١٩٨١ – ١٩٩٠ ، وكان التراجع فى أفريقيا يعادل ٠,٨% سنويا خلال الفترة نفسها ، وفى أفريقيا جنوب الصحراء ، كان التراجع مكافئا لـ ١,٤% سنوياً[٤٢]. وقد انعكس ذلك على زيادة حدة البطالة والفقر ، وتواضع مستوى الخدمات.

وقد أجرى البنك الدولى للإنشاء والتعمير دراسة على تسع وستين دولة تتبنى برامج التكيف ، وتبين منها أن كثيراً من الدول تؤدى وظائفها الجوهرية بصورة سيئة ، إذ تفشل فى ضمان سيادة القانون ، والنظام ، وحماية الممتلكات" ، وتطبيق القواعد والسياسات على نحو يمكن التنبؤ به ، كما تفتقر إلى الركائز الأساسية لتطوير السوق[٤٣]. ففى المكسيك – على سبيل المثال – توجد كبريات الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية، إلا أن الميزة التى اكتسبتها المكسيك فى صورة عملات من هذه الشركات لا تتعدى ١,٧ مليار دولار ، فى حين أن مبالغ خدمة الديون المكسيكية ، تزيد عن ١٧ مليار دولار ، أى أن الدخل الذى يأتى للمكسيك من نشاط رءوس الأموال الأجنبية ، لا يكفى لدفع ١٠% من خدمة هذه الديون[٤٤].

ورغم تلك الصعوبات التى تصاحب عملية التكيف الهيكلى فى كثير من الدول النامية ، فقد وجدت تلك الدول نفسها مضطرة للسير قدما نحو تفعيل هذه السياسات وتلك البرامج لما حققته من آثار إيجابية فى المجالات الاقتصادية لدى بعض الاقتصاديات النامية مثل دول النمور الأسيوية والصين ، والتى انعكست بدورها على توفير خدمات أفضل فى مجال التعليم والصحة والبنية الأساسية لتلك الدول.

ففى الصين ، بلغت معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الحقيقة من جراء تطبيق برامج التكيف الهيكلى فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٨ حوالى ٦% وتزايدت إلى ٩% فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢، واستمر النمو فى الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ ليصل إلى متوسط قدره ١١%[٤٥]. ويرجع هذا النمو إلى الزيادة الكبيرة فى إنتاجية عناصر الإنتاج.

وقد أعلنت السلطات الصينية فى بداية ١٩٩٢ نهاية برنامج التصحيح ، والعمل على تسريع عملية الإصلاح الاقتصادى ، التى وصلت إلى ذروتها عام ١٩٩٢ ، مرتكزة على الفكرة التى تؤكد على أن نظام السوق لا يتعارض مع المفاهيم الاشتراكية Socialist Market Economy ، وكان التركيز الأساسى لهذه الاستراتيجية ينصب على تقوية الهيكل المؤسسى والبنية التحتية للاقتصاد ، وتعزيز التوجهات السوقية للاقتصاد عبر تشكيلة واسعة من الإصلاحات[٤٦].

وقد تأثرت بعض دول الجوار بهذه الإصلاحات مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس والتى خطت خطوات معقولة للتحرك من التخطيط المركزى نحو أنظمة اقتصادية مدنية بصورة كبيرة على مبادئ السوق[٤٧].

ففى فيتنام ، وفى عام ١٩٨٥ ، وافق مجلس الحزب السادس على التخلى عن السياسات الستالينية الجديدة، وأصبح معنى الإصلاحات الجديدة التى تعرف باسم دوى موى DOI MOI ، يتمثل فى الدعم المتزايد للمشاريع الخاصة ، وانفتاح الدولة للاستثمار والنفوذ الأجنبى . وقد أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وعدم كفاءة البنية الأساسية لتلبية احتياجات المتغيرات الاقتصادية الأخيرة[٤٨].

وفى دول أوربا الشرقية جرت الإصلاحات الليبرالية وفن مبدأ "العلاج بالصدمة" ، أو ما يعرف بالقفزة الكبرى Big Bang ، ونتيجة لذلك تم إطلاق الأسعار ، ونشأت عدة عمليات ، جددت مهام السياسة الاقتصادية فى محصلة "التثبيت أو التكيف الهيكلى" ، وهى مكافحة التضخم والحيلولة دون انخفاض الإنتاج والانتقال إلى الخصخصة على نطاق واسع ، وذلك وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل الدولية التى تقدم المساعدات الفنية والمالية لعمليات الإصلاح الجارية فى شرق أوربا[٤٩].

وفى روسيا ، يرى الاقتصادى الروسى "جيمبلسون" ، أن عمليات الإصلاح الاقتصادى فى روسيا مرت بثلاث مراحل ، المرحلة الأولى منذ الستينات وحتى عام ١٩٨٧ وتميزت بقطاع خاص خفى فى ظل الاشتراكية "الفعلية" ، مع هيمنة مطلقة لقطاع الدولة المخطط على نحو صارم ، والمرحلة الثانية من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩١ ، وتميزت بإضفاء الشرعية الجزئية على قطاع الأعمال الخاص مع الإصلاحات الجزئية للدولة فى ظل البيروسترويكا والمرحلة الأخيرة بدأت مع نهاية ١٩٩١م ، والتى اتخذت الدولة فيها خطوات حاسمة فى إتجاه إضفاء الشرعية الكاملة على القطاع الخاص ، وفى نفس الوقت جرت محاولات راديكالية لإصلاح المشروعات الحكومية وخصخصتها على نطاق واسع[٥٠]. وبذلك يمكن اعتبار الفترة من ١٩٨٧ إلى منتصف عام ١٩٩٠م فترة محاولة إقامة نظام مزدوج يجمع بين التخطيط والسوق ، تضمنت تحريراً جزئيا للاقتصاد وبداية التوجه للخصخصة ، فقد أدى الفشل الذريع فى تحقيق الأهداف الموضوعة للسياسة الاقتصادية إلى تأكيد المزيد من التفكيك للنظام الاقتصادى القديم ، والمزيد من التوجه والتحرير والخصخصة ، بوصفها أساس السياسة الاقتصادية منذ النصف الأخير من عام ١٩٩٠.

وفى بوليفيا ، أنشأ البنك الدولى الصندوق الاجتماعى للتنمية ، بهدف تحسين الآثار الناتجة عن توفيق الأوضاع وإعادة الهيكلة ، ويقوم على إدراته مجلس أمناء يمنعهم ميثاق الصندوق من ممارسة العمل السياسى. ويستعين الصندوق بمعايير مهنية عند اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل المشروعات ولكن بناءً على مبادرات تقدمها الهيئات الوطنية والمركزية والمحلية. وتستطيع المنظمات الدولية سحب تأييدها إذا لم يلزم الصندوق بتنفيذ ميثاقه.[٥١]

ويتميز الصندوق بما يلى : [٥٢]

١- على الرغم من أنه صندوق عام إلا أنه مستقل بالنسبة للحكومة ، ولذلك فهو لا يخدم المصالح السياسية الضيقة إلا فى أضيق الحدود.

٢- يستطيع الصندوق أن يدعم مشروعات كلا من القطاعين العام والخاص (منظمة غير حكومية أو جمعية مدنية) بحيث يتيح لها استراتيجية شاملة للتنمية.

٣- يقوم الصندوق بتوفير الأموال ، وليس بتنفيذ العمليات.

٤- يتلقى الصندوق تمويله من مصادر متنوعة ، الأمر الذى يوفر له الحماية ضد ضغوط المستثمرين الدوليين.

٥- يعتبر الصندوق وطنياً (أكر من أنه شبه وطنى) ، وبالتالى فإنه يستطيع المساهمة فى مشروع تنمية شاملة.

وعلى الصعيد العربى ، تلتزم ثلاث عشرة دولة عربية ، باتفاقيات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى[٥٣]. ويأتى فى مقدمة أولوياتها الحد من دور الدولة وتدخلها فى آليات العرض والطلب ورقابتها على الأسعار ، كما تحمل قيام الدولة تشغيل وتعيين الخريجين مسئولية العجز فى الموازنة، لذلك تؤكد هذه البرامج على ضرورة تقليص الإنفاق العام والغاء الدعم ، وتثبيت الأجور فى حال عدم إمكانية تقليصها، الأمر الذى أدى إلى زيادة كبيرة فى الأسعار وتفاقم حدة الفقر وزيادة معدلات البطالة.

فقد حاول رمزى زكى تعقب الآثار الحالية والمتوقعة لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلى على أوضاع البشر فى أقطار الوطن العربى ، وأشار إلى أن هذه البرامج التى تضعها مؤسسات النقد الدولية ، بما تحويه من سياسات انكماشية تنحاز إلى مصلحة رأس المال ، وترمى إلى إضعاف قوة الدولة، ويُحمِّلها بعضا من الآثار السلبية على التنمية البشرية فى الوطن العربى ، من حيث تدهور أوضاع الفقراء ومحدودى الدخل ، وازدياد معدلات البطالة ، وهدر قوة العمل البشرى ، وتردى حالة إشباع الحاجات الأساسية[٥٤].

وإذا كانت الدول العربية التى وقعت على اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية ، وجدت نفسها مضطرة لتقبل توجهات هذه المؤسسات ، فإن هناك مجموعة من الملامح الخاصة بهذه الدول ، والتى تؤثر سلباً على تنفيذ هذه التوجهات ، منها ، "أن حوالى ٥٠% من سكان الوطن العربى والذى يبلغ تعداده ٢٩٠ مليون نسمة طبقاً لإحصائيات ٢٠٠٠م ، هم من السكان الأقل من ٢٠ سنة"[٥٥]. أى أن نصف سكان الوطن العربى هم من السكان غير المنتجين ، وأن عدد الراغبين فى الحصول على فرصة عمل فى تزايد مستمر من عام لآخر فى ظل توجهات ترمى إلى تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ، والاستغناء عن العمالة غير الماهرة ، والتى لا يرضى عنها أصحاب مؤسسات القطاع الخاص ، "فحوالى ٧٠% من العمالة العربية عمالة غير ماهرة ، و٤٥% من قوة العمل العربية أميون منهم ١٨,٨% لا يقرأون أولايكتبون ، و ٦% منها مؤهل عال و٣٠% مؤهلات أقل من المتوسط ومتوسط وفوق المتوسط"[٥٦].

ورغم هذه الأوضاع ، فإن الدول العربية التى وقعت على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ما زالت تلتزم التزاماً واضحاً ومتزايداً بسياسات التكيف الهيكلى ، "رغم ما يترتب على تنفيذ هذه السياسات من آثار متباينة ومدمرة على التنمية البشرية بها[٥٧]. وهذا ، ما جعل بعض المنظمات والهيئات الدولية تنادى بالإبقاء على دور الدولة ، وذلك لضمان توفير الخدمات الضرورية خلال مرحلة التكيف ، سواء كانت تلك الخدمات تعليمية أو صحية ، أو غيرها من الخدمات التى لا يرغب القطاع الخاص فى الإسهام فى تطويره.•

التكيف الهيكلى والتعليم العالى "دوليا"

احتلت القضايا الاقتصادية وأثرها على التعليم مكان الصدارة فى المناقشات الدولية ، فى حين كان يتم التعامل مع قضايا التعليم – تاريخيا – على أنها قضية محلية ولم تظهر كثيراً على المستوى الدولى . غير أن هذا الوضع قد تغير الآن ، وأصبحت التربية بؤرة الاهتمام الدولى ، حيث تنتقل الأفكار الخاصة بالإصلاح التعليمى من مكان إلى آخر فى جميع أرجاء العالم ، ويرجع هذا التحول لتغير المبررات التقليدية الخاصة بالاستثمار فى التعليم ، خاصة المتعلقة منها بالاستثمار فى التعليم العالى باعتباره تعليما لتوفير المهارات المتخصصة للإنتاج فى اقتصاد من نوع معين.

لذا ، نشطت الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بقضايا التعليم ، خلال العقدين الماضيين . "فقد تبين أن الإنفاق على هذه الدراسات قد زاد من ١٦٥٠٠٠ دولاراً أمريكيا عام ١٩٨٨ إلى عشرة ملايين دولار فى العام المالى ١٩٩٣م. واليوم هناك مزيداً من الدول التى تشارك فى دراسات الرابطة الدولية لتقييم الإنجاز التعليمى أكثر من أى وقت مضى على مدار الثلاثين عاماً الماضية ، وتقع معظم هذه الدول فى فئة الدول النامية"[٥٨].

ومن بين التقارير الدولية التى أثرت بشكل واضح على التوجهات الإصلاحية فى الدول النامية ، ما يعرف بتقرير "ديلور" ، وحث هذا التقرير على ضرورة تقديم مساعدات للدول النامية، لتمكينها من إجراء الإصلاحات الهيكلية فى حقل التعليم ، وأوصى بما يلى[٥٩]:

- تخصيص ربع المساعدة الإنمائية لتمويل التعليم
- تشجيع مبدأ إسقاط الديون من أجل معالجة التأثيرات السلبية لسياسات التكيف الهيكلى ، وسياسات تخفيض العجز الداخلى والخارجى فى الإنفاق على التعليم.
- تشجيع القيام بجمع البيانات على الصعيد الدولى عن الاستثمارات الوطنية فى مجال التعليم من خلال استحداث مؤشرات مناسبة مثل المبلغ الإجمالى للأموال المقدمة من القطاع الخاص ، واستثمارات القطاع الصناعى.

وبالنظر إلى أهمية هذه المساعدات فى تمكين الدول النامية من إجراء الإصلاحات المنشودة ، فقد انخفضت هذه المساعدات بشكل ملحوظ مع انتهاء الحرب الباردة . فلم تعد هذه المساعدات قائمة على أساس التنافس بين الشرق والغرب ، وحلت الأولويات الاقتصادية المدنية – مثل البطالة والقصور المالى والخلل التجارى – محل المساعدة الأجنبية كأولوية عامة لهذه الدول.

ففى الفترة ما بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٦ ، خفضت ست عشرة دولة من بين إحدى وعشرين دولة تقدم مساعدات ، نسبة معونتها الخارجية من صافى الدخل القومى[٦٠]. وانطبق هذا الخفض على المعونات التعليمية بطبيعة الحال ، "ففى الفترة ما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٤ انخفضت نسبة المعونات التعليمية من فرنسا – بالأسعار الثابتة – بنسبة ١٣% ، ومن المملكة المتحدة بنسبة ١٦% ومن الولايات المتحدة بنسبة ٢٢% ، ومن نيوزيلاند بنسبة ٣١% ، ومن بلجيكا بنسبة ٤٤% ، ومن كندا بنسبة ٥٦%[٦١]. وقد أدت هذه التخفيضات إلى

تعثر المحاولات الإصلاحية الهيكلية فى حقل التعليم ، كما أدت إلى زيادة اعتماد الدول النامية – خاصة المتعثرة منها – على البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتوفير الأموال اللازمة لإحداث الإصلاحات الهيكلية التى تبتغيها.

فقد بلغ مجموع القروض المقدمة من البنك الدولى إلى قطاع التعليم والتدريب فى العالم ١١,٢ مليار دولار أمريكى فى الفترة من ١٩٦٣إلى عام ١٩٩٠ ، وذلك فى إطار ٣٩٦ مشروعاً ، تم تنفيذها فى مائة بلد ، وتزايدت هذه القروض تزايداً كبيراً فى العامين الماليين ١٩٩١ و ١٩٩٢ حيث بلغت ١,٥ مليار دولار(٦٢).

ورغم زيادة القروض والمساعدات المقدمة من بنك وصندوق النقد الدوليين إلى قطاع التعليم فى الدول النامية ، فقد ألقت الإصلاحات الهيكلية بظلال قاتمة على إصلاح وتطوير قطاع التعليم بها ، وهذا ما أشار إليه **بياتريس إدوارد** بقوله : "إن الإصلاحات التربوية يمكن إذا ما طبقت دون تحفظ أو تعديل أن تؤدى إلى مزيد من التشوه ، ومزيد من التخلف ، إنها يمكن أن تقود بسهولة إلى تفاوتات أعظم إذا طبقت فى سياق اجتماعى – اقتصادى ، يشهد بالفعل حالات صارخة من الغنى والفقر"(٦٣).

ورغم هذه المآخذ ، استمرت الإصلاحات التربوية فى معظم دول العالم ، واتخذت سمات مشتركة فى كثير منها ، وعلى سبيل المثال ، "ساد التعليم العالى الخاص فى نظم التعليم فى جمهورية كوريا ، ومقاطعة تايوان الصينية ، والفلبين . وهناك تحول كبير من التعليم العالى العام إلى التعليم العالى الخاص فى أمريكا اللاتينية ، كما هو الحال فى البرازيل ، والمكسيك ، وكولومبيا ، وبيرو ، وفنزويلا ، حيث تضم الجامعات الخاصة بها نصف عدد الطلاب على الأقل . كما يعتبر قطاع التعليم العالى الخاص من أسرع القطاعات نمواً فى عديد من دول وسط وشرق أوربا ، ودول الاتحاد السوفيتى السابق(٦٤). ويرجع هذا النمو غير المسبوق للقطاع الخاص فى معظم الأحوال إلى عجز حكومات العديد من الدول على الإنفاق على التوسع فى التعليم العالى ، والحصول على درجة أكاديمية عالية من أجل "الصالح الخاص" أى لفائدة الفرد أكثر من "الصالح العام"، فمنطق اقتصاديات السوق اليوم، وأيديولوجيا الخصخصة ، يسهمان فى ولادة التعليم العالى الخاص فى أماكن لم تكن موجودة فيها من قبل.

ففى آسيا ، وعلى الرغم من أن الدول الآسيوية كانت أقل الدول تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية فى السبعينات والثمانينات ، فإن العديد من الدول اتبعت سياسات التصحيح الهيكلى عندما تلقت قروضاً للتصحيح من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وغيرهما من المؤسسات الثنائية متعددة الأطراف التى تتمسك بضرورة اتباع سياسات تصحيح هيكلية.

وكانت الفلبين من أوائل الدول التى تبنت برامج التصحيح الهيكلى منذ عام ١٩٨٠ . وقررت باكستان الأخذ بهذه السياسة فى ١٩٨٢ ، وحتى دول شرق آسيا التى حققت نمواً اقتصاديا سريعا ، لم يكن بوسعها إلا أن تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسة التصحيح الهيكلى . وحصلت جمهورية كوريا وتايلاند على أولى قروضها من أجل التصحيح الهيكلى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ ،وكذلك الهند التى تعتبر أحدث دولة آسيوية تتبنى سياسة التصحيح الهيكلى(٦٥).

وتلقت دول آسيوية أخرى عديدة قروضاً هيكلية ، مثل بنجلاديش والصين وأندونيسيا وسيريلانكا وباكستان ، ويرى **كارا وسماتجلو** أن الدول الآسيوية قد حققت نتائج أفضل فى تصحيح أوضاعها أكثر من آية منطقة أقليمية أخرى(٦٦).

وقد حاولت تلك الدول حماية نظمها التعليمية من الآثار السلبية الناجمة عن سياسات التصحيح الهيكلية ، ونجح الكثير منها ، وحقق بعضها نجاحاً محدوداً ، بينما فشل البعض الآخر فى جهوده ، "فقد ثبت أن الإنفاق التعليمى قد تزايد فى معظم دول الإقليم الآسيوى بسبب سياسات التصحيح ، نظراً لاتباع هذه الدول سياسات تأخذ فى الاعتبار ظروفها الداخلية مع اعتماد أقل على الديون الخارجية ، وخفض الواردات وغزو أسواق التصدير"(٦٧).

ورغم تزايد الانفاق على التعليم فى معظم دول الإقليم الآسيوى ، فقد تدنى الإنفاق على التعليم العالى فى ست دول تطبق التصحيح الهيكلى ، ولوحظ أكبر انخفاض فى أندونيسيا وبدرجة أقل فى باكستان وكوريا ، وتدنى الاستثمار العام فى حقل التعليم كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى.

ففى أندونيسيا ، تدنت الاستثمارات فى التعليم من ٩,٣% عام ١٩٨٥ إلى ٤,٣% من إجمالى الإنفاق الحكومى عام ١٩٨٨، وكان الانخفاض بنفس القدر فى جمهورية كوريا ، حيث انخفضت حصة الإنفاق على التعليم بالنسبة لإجمالى الإنفاق الحكومى من ٢٨,٢% عام ١٩٨٥ إلى ١٤,٩% عام ١٩٩٢(٦٨).

وإذا كانت سياسات التصحيح الهيكلى يستتبعها خفض فى الإنفاق العام على التعليم فى كثير من الأحوال ، فإن هذا يعنى فتح الباب أمام مؤسسات التعليم الأهلية ، ويبرز بشكل واضح دور القطاع الخاص ، خاصة فى الدول الآسيوية التى يوجد بها أقوى تعليم عالى خاص.

ففى جمهورية كوريا ، والفلبين ، وأندونيسيا ، تهيمن المؤسسات الخاصة على نظم التعليم العالى ، من حيث عدد الطلاب البالغ حوالى ٨٠% من طلاب التعليم العالى . كما يوجد القطاع الخاص وجودا حقيقيا فى تايلاند وتايوان وماليزيا . بل وفى الدول الشيوعية مثل الصين وفيتنام ، والتى يتزايد بها قطاع التعليم العالى الخاص ، فهناك ٢٠٠٠ مدرسة عليا خاصة فى الصين . وفى الهند ، فإن معظم التعليم العالى تقدمه كليات غير جامعية خاصة منتسبة للجامعات العامة ، وعلى خلاف الدول الآسيوية الأخرى ، يوجد قطاع عام حقيقى فى الهند يدعم الكليات الخاصة غير الجامعية (٦٩).

هذا ، وتعتمد مؤسسات التعليم العالى الخاصة فى تلك الدول على الرسوم التعليمية التى يدفعها الطلاب كأساس لتمويلها ، ومعظمها لا يمتلك غطاءً تمويليا ، مما يؤدى إلى تدخل الدولة لتقديم الدعم لهذه المؤسسات ، كما هو الحال فى الهند ، حيث يتلقى معظم طلاب الكليات الخاصة دعما من الحكومة ، كما تقدم الحكومة الفلبينية تمويلا للجامعات الخاصة التى لها بعض الموارد ، وفى الغالب فإن الكم الأكبر من تمويل مؤسسات التعليم العالى الخاصة يأتى من المؤسسات نفسها(٧٠).

لقد أصبح التعليم العالى الخاص جزءاً رئيسياً فى كثير من النظم الآسيوية ، وتنسيق العمل فى هذا المجال أصعب من القطاع العام ، لأن موارده لا تأتى من مصادر عامة ، وملكيته ليست فى يد الحكومات. فعلى سبيل المثال ، ورغم ذلك تعتبر السيطرة المحكمة على القطاع الخاص جزءا من نظام التعليم العالى فى جمهورية كوريا، ولدى الجهات الحكومية سلطة فرض حدود على القيد بالتعليم العالى ، وتحديد رسوم الدراسة ، وعدد هيئة التدريس ، والمرتبات ، وما إلى ذلك[٧١]. وفى باكستان تنعدم هذه السيطرة من قبل الحكومة على جامعة أغاخان الخاصة – التى تمولها مؤسسة أغاخان بسخاء –وتترك سلطة فرض حدود على القيد بها ، وتحديد رسومها الدراسية ، واختيار أعضاء هيئة التدريس ، وتحديد المرتبات إلى مجلس أمناء الجامعة ، واستطاعت الجامعة أن تحقق لنفسها مكانة عالية وسمعة طيبة بين باقى الجامعات الأخرى.

وفى استراليا ، تأثرت السياسة التعليمية بإعادة الهيكلة الإدارية ، وأدخلت الحكومات العمالية فى الفترة (من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٦) نظرية الموارد البشرية فى عملية تطوير قطاع التعليم العالى بها ، وانتهجت اسلوب الإدارة المشتركة ، وهو مفهوم –يقصد به فى استراليا– وصف الأساليب التى يتوقع أن تستخدمها الدولة ومؤسساتها لإدارة التغيير ، وتقديم نواتج أفضل بتكلفة أقل[٧٢].

وقد تأثر التعليم العالى فى استراليا بسياسة التصحيح ، وتولدت الرغبة لدى المسئولين لتأمين مصادر بديلة لتمويل التعليم ، وطُلِب من الجامعات تأمين مصادر للتمويل من أنشطة القطاع الخاص ، بجانب التمويل العام والرسوم المحصلة من الطلاب ، وبيع الخدمات الاستشارية والأبحاث ونتائجها ، وتنظيم دورات دراسية قصيرة برسوم دراسية كاملة ، خاصة بمرحلة الدراسات العليا . واضطرت الجامعات للتنافس فيما بينها لإجراء البحوث التى تمولها الدولة ، وحققت معدلات نجاح محدودة فى هذا المجال[٧٣].

ومن بين الوسائل التى اتبعتها الجامعات الأسترالية لتوفير مصادر تمويل ، عمل دورات دراسية للطلاب الأجانب مقابل رسوم كاملة ، وتحولت بعض المؤسسات للاعتماد على هذا المورد المالى . ورأت معظم الجامعات تصدير خدماتها التعليمية سبيلا مهما لحل مشكلاتها المالية ، مما أدى إلى بيع تلك الخدمات بجنوب شرق آسيا على نطاق واسع ، حتى زاد عدد الدورات التى نظمت للطلاب الأجانب برسوم كاملة من ألف دورة عام ١٩٨٧ إلى ثلاثين ألف دورة عام ١٩٩٣م ، وقدرت الرسوم بملياري دولار أمريكى سنويا[٧٤].

ورغم هذا التوجه الأسترالى لفتح الباب أمام مزيد من الاستثمارات التعليمية فى حقل التعليم العالى ، فهناك من المشاريع المحلية ما يسهم أيضا فى توفير الاعتمادات اللازمة ، منها مشروع تمارسه استراليا ويتعلق بما يعرف **بالتسديدات المؤجلة Deferred Payments** ، والذى يمكن للطلبة بمقتضاه أن يسددوا التكلفة upfront cost بمعدل منخفض ، أو يجلبوا على أنفسهم ديوناً يؤجل تسديدها لحين أن يصبحوا شاغلين لوظائف بحيث يحصلون على دخل أساسى . ولقد نجح هذا المشروع على مدى بضع سنوات من حيث أنه خلق موارد إضافية للتعليم العالى وساعد على تمويل الإصلاحات التعليمية بها[٧٥].

ونتيجة لذلك ، بدأت لغة السياسة التعليمية فى قطاع التعليم العالى فى استراليا ، تراعى اعتبارات السوق ، وتقتبس تعبيرات عالم التجارة ، وقد عبر **كينواى** عن هذه اللغة بقوله : تضمن قاموس مفردات السياسة والإدارة الجديدة فى التعليم مصطلحات مثل الملكية التعليمية ، والمشروع التعليمى ، والمداخل التجارية للتعليم ، والخدمات التعليمية ، والمنتجات والكفلاء ، والسلع والمستهلكين ، وتعليم القيمة المضافة. وغيرها ، وتعكس هذه المصطلحات مرحلة تعليمية جديدة ومختلفة نسبيا فى استراليا ، تصبح فيه أغراض وممارسات التعليم جزءاً من أغراض ولغات وممارسات السوق[٧٦].

وفى دول أمريكا اللاتينية تلك الدول التى يؤول ربع الدخل القومى بها إلى الطبقة العليا ، التى تمثل ٥% من مجموع السكان ، بينما يحصل ٣٠% من مجموع السكان الأشد فقراً ، الذين يعيشون تحت خط الفقر على ٧,٥% من مجموع الدخل القومى ، ويبلغ عدد الفقراء بها ٢٠٤ ملايين نسمة ، أى ٤٤% من السكان[٧٧]. اتسمت إجراءات الإصلاح التربوى بها بسمات مشتركة إلى حد ما حيث تم تصميمها من قبل البنك الدولى ، وبنك التنمية الأمريكى الدولى International Development Bank (I D B) الذى قدم قرضا لتمويل هذه الإصلاحات.

ومن بين المشروعات الإصلاحية التى نفذت فى بعض دول أمريكا اللاتينية بقروض دولية، وبمشورة فنية من جانب البنك الدولى ، مشروع إنشاء وحدات تنفيذ خاصة خارج وزارات التعليم ، مما أدى إلى تجزئة سياسة التعليم الوطنية ، وكان نظام التعليم يدار كما لو أن هناك وزارتين أو أكثر للتعليم فى كل محافظة ، وزارة تقليدية، ووزارة حديثة ، لديها موارد جديدة ومسئولة عن إصلاح التعليم[٧٨].

ورغم هذا ، يشير تقرير بنك التنمية الدولى (١٩٩٦) ، إلى أن صياغة القرار التعليمى فى أغلبية دول أمريكا اللاتينية ، يتم فى أعلى مستويات المركزية ، ويعتمد مباشرة على التمويل العام من الحكومات المركزية، وفى الوقت نفسه فإن هذه المركزية لا تضمن توفير خدمات كافية ، أو تكفل المساواة فى الانتفاع بالتعليم . ويرى التقرير أن تخصيص الاعتمادات ، يتم على أساس تكلفة المدخلات أكثر من تقدير قيمة الخدمات المقدمة[٧٩].

وقد تزايد – على أثر هذه الإصلاحات – معدلات عودة القطاع الخاص إلى التعليم العالى فى كثير من هذه الدول ، فقد زادت فى الأرجنتين من ١٦,٥% فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٦% فى عام ١٩٩٤ ، وفى البرازيل من ١٩% فى عام ١٩٧٩ إلى ٢٣% فى عام ١٩٩٥ ، وفى المكسيك من ١٠% فىعام ١٩٨٤ إلى ٢٠% فى عام ١٩٩٤[٨٠].

والملاحظ فى دول أمريكا اللاتينية ، سيطرة الكنيسة الكاثوليكية بشكل تقليدى على التعليم العالى الخاص بها، فأقدم المؤسسات هى مؤسسات مرتبطة بالكنيسة ، وتمثل المكانة العالية . غير أن العقود القليلة الماضية شهدت إقامة مؤسسات مختلفة ، وأصبح عدد هذه المؤسسات حاليا فى معظم الدول يفوق عدد الجامعات المرتبطة بالكنيسة ، وتشمل هذه المجموعة الجديدة جامعات متعددة التخصصات ، تمنح درجات جامعية فى المجالات التى يتطلبها سوق العمل ، ويحظى بعضها بمكانة عالية ، بينما يشكل معظمها المستويات المنخفضة فى المستوى الأكاديمى[٨١].

وفى أفريقيا ، وبحلول عام ١٩٨٩ ، وصل عدد الدول الأفريقية جنوب الصحراء Sub-Sharan Africa والتى تبنت برامج التكيف الهيكلى إلى ٣٥ دولة[٨٢]. وبرغم هذا العدد المتنامى من الدول التى تتبنى هذه البرامج فإن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تنفيذ هذه البرامج فى أفريقيا متواضعة أو معدومة فى معظم الحالات . ويُرجع **لورد كينز** هذا التواضع إلى انتشار المفاهيم الخاطئة عن الإصلاح وذلك بقوله : فى عمل الإصلاح ، ولكن العدو الأكبر لعملية الإصلاح هى المفاهيم الخاطئة المستقرة فى الأذهان والتى تقف عقبة فى طريق التطور الاقتصادى فى كثير من الدول الأفريقية[٨٣].

ورغم صعوبة توضيح الرؤية حول جهود مؤسسات النقد الدولية لإصلاح التعليم فى أفريقيا ، نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التى تعيق محاولات التطوير ، إلا أنه توجد جهوداً حقيقية يقوم بها البنك الدولى فى هذه القارة ، وعلى سبيل المثال ، تأسس جمعية تطوير التعليم فى أفريقيا Association for the (ADEA) Development of Education in Africa عام ١٩٨٨ ، والتى خصصت لدعم التعاون وتبادل المعلومات بين وكالات التنمية ، وتركز الجمعية عملها الآن على دعم القدرات القيادية بالوزارات الأفريقية من خلال عملها مع الوكالات ، لتطويع ممارساتها مع حاجات سياسات التعليم الوطنية ، ومع برامج ومشروعات البلاد[٨٤].

ومن بين جهود مؤسسات النقد الدولية ، حث الدولة الأفريقية على قبول "التعليم المتبادل" بين الشمال والجنوب ، وتوضيح مسارات تفعيل الفهم المتبادل للأنظمة التعليمية داخل الإطار الوطنى لكل دولة ، على أن يتلخص الهدف النهائى لهذه الأنظمة فى استكمال وكالات التمويل الدولية للجهود الوطنية وتدعيمها من خلال إطار عمل محدد من طرف الحكومات الوطنية[٨٥].

وغالبا ما تتبعثر هذه الجهود على سلم عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى كثير من هذه الدول ، التى تفسر الاعتماد على التمويل الخارجى بأنه يعنى الاعتماد على الاتخاذ الخارجى للقرار. وبهذا المنطق ، "ينظر الأفارقة إلى الشروط التى تضعها مؤسسات التمويل الدولية ، على أنها تدخل مباشر فى شئونها الداخلية ، خاصة ما يتعلق منها بقطاع التعليم ، مما يؤثر على تخطيط وترسيخ جهود التنمية بها ، بل وينتج نفس التأثير من الاستغلال المحلى السيئ للتمويل العام والدولى فى أغراض خاصة[٨٦]. وينجم عن ذلك ضعف النتائج المحتملة للقروض والمساعدات المقدمة من هذه المؤسسات ، وبل وقد ينجم عنها مزيد من الفقر بسبب تراكم الديون المستحقة على فوائد هذه القروض عاماً بعد عام والتى يعجز عن سدادها الكثير من دول القارة.

فقد بلغ إجمالى ديون أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٥ مبلغ ٢٢٣,٢ مليار دولار أمريكى ، وهو ما يعادل ٢٧٠% من عائداتها التصديرية فى ذلك العام ، وبلغت حسابات الدين المتعدد تقريباً ١١٢,١مليار دولار[٨٧]. وكان على المنطقة أن تسدد خدمة ديونها بمتوسط ١٢ مليار دولار سنويا ، يضاف إليها ٨ مليارات دولار كل عام فى حالة عدم السداد[٨٨]. وتتطلب خدمة هذه الديون قرابة ٤% من الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة، مما يشكل عبئاً يبدو واضحاً من الصعب عليها تحمله[٨٩].

وقد أدى تراكم هذه الديون ، مع انخفاض الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول إلى سقوط كثير منها فى براثن الفقر ، واتساع الهوة بين أكثر السكان غنىً وأكثرهم فقراً، وتعد سيراليون مثالا صارخاً لهذا الواقع ، حيث يقع ٦٨% من مواطنيها تحت خط الفقر ، بل ويحصل أفقر ٢٠% من سكانها على ١% فقط من دخلها القومى ، وفى زامبيا يقع – أيضاً– ٦٨% من سكانها تحت خط الفقر ، وتبلغ هذه النسبة ٥٧% فى موريتانيا ، و ٥٥% فى أوغندا ، و ٥١% فى رواندا ، وتتضح هذه الإحصائيات فى الجدول التالى :

جدول رقم (١)

معدلات الفقر فى بلدان مختارة من أفريقيا

الدولة	بينين	بوروندى	الكاميرون	غانا	غينيا بيساو	كينيا	ليسوتو	مالاوى	موريتانيا	نيجيريا	رواندا	سيراليون	توجو	أوغندا	ج.تنزانيا الاتحادية	زامبيا	زيمبابوى
% تحت خط الفقر	٣٣	٣٦	٤٠	٣١	٤٩	٤٢	٤٩	٥٤	٥٧	٤٣	٥١	٦٨	٣٢	٥٥	٥١	٦٨	٣٦

المصدر :

World Bank : world Development Report 1998, World Bank, Washington, DC., 1998, statistics (1983 – 1993). P.15.

وقد انعكس هذا الواقع على ظروف العاملين بهذه الدول وأحوالهم المعيشية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، وانخفضت القيمة الحقيقية لأجورهم بالوظائف المدنية ، بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية، "وانخفضت رواتب المعلمين وأجورهم الحقيقية فى العديد من البلدان الأفريقية ، ما بين ٣٠% إلى ٤٠% مما اضطر معه كثيرون منهم إلى تدبير بدائل أخرى للدخل ، مثل الالتحاق بعمل أو وظيفة أخرى غير التدريس ، تجنبا للسقوط فى براثن الفقر"(٩٠).

وإذا كان هذا هو حال الفقر فى أفريقيا ، وانعكاساته على أوضاع المعلمين المعيشية ، فمن الطبيعي أن ينعكس هذا الواقع على طموحات الأسرة الافريقية وأبنائها في الحصول على تعليم عالٍ، حتى ولو كان بالمجان، فليس بمقدور الأسرة الفقيرة تحمل نفقات التعليم ولو فى أدنى مراحله ، فالانشغال بالمدرسة يحرم الأسرة من ناتج الأعمال التى يمارسها أبناؤها ، وتدر عليهم عائدا يخفف عنهم بؤس هذا الفقر. وقد أشار إلى ذلك **بوكمان** بقوله : "إن إعادة الهيكلة الاقتصادية تفرض على الفئات الفقيرة أعباءً ثقيلة ، تعجز عن تحمل هذه التكاليف الإضافية، كما أن ظروفها المعيشية تزداد سوءاً ، مما قد تضطر معه إلى الاعتماد على إسهام الأطفال فى اقتصاديات الأسرة من أجل البقاء(٩١).

ويبدو ذلك واضحاً فى انخفاض معدلات قيد الطلاب بمرحلة التعليم العالى فى هذه الدول بالنسبة لمجمـوع الشباب ممن هم فى سن التعليم العالى ، مقارنة بدول أخرى تتبنى سياسات تصحيح هيكلية مماثلة كما هو موضح بالجدول التالى :-

جدول رقم (٢)

معدلات قيد الطلاب بمرحلة التعليم العالى

فى بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

الدولة / السنة	أفريقيا				آسيا				أمريكا اللاتينية			
	ليسوتو %	مالاوى %	موريشيوس %	أوغندا %	كوريا %	الهند %	سنغافورا %	ماليزيا %	الأرجنتين %	البرازيل %	فنزويلا %	بوليفيا %
١٩٨٠	١,٥	٠,٦	١,٠	٠,٥	١٤,٧	٥,٢	٧,٨	٤,١	٢١,٨	١١,١	٢٠,٦	١٦,٤
١٩٨٥	١,٧	٠,٦	١.١	٠,٨	٣٤,٠	٦,٠	١٤,٤	٥,٩	٣٥,٧	..	٢٥,٣	..
١٩٩٠	١,٧	٠,٧	٣,٥	١.١	٣٨,٦	٦,٠	٢٤,٥	٧,٢	..	١١,٣	٢٩,٠	٢٢,٢
١٩٩٣	٢,٣	٠,٨	٤,٣	١,٣	٤٨,٢	..	٣٣,٦	٩,٦	٣٩,١	١١,٥	..	..

المصدر :

UNESCO : Statistical Year book 1996, UNESCO, Publishing, Paris, France, 1997, PP. 3-24/3-27/ 29, 3-39, 3-42, 3-46, 3-48, 3-53/ 3-54.

.. بيانات غير متاحة

ويتضح من الجدول السابق ، تدنى معدلات القبول إلى حد كبير في دول أفريقيا جنوب الصحراء خاصة فى مالاوى على سبيل المثال والتى لم يزد فيها هذا المعدل عن ٠,٨% طبقا لإحصائيات ١٩٩٣ ، أي أن كـل ١٠٠٠ فرد من سكان مالاوى ممن هم فى سن التعليم العالى لا يوجد منهم سوى ثمانية أفراد فقط مقيدين بهذه المرحلـة، بينما شهدت دول أخرى تبنت سياسات تصحيح هيكلية مماثلة معدلات أفضل بكثير من هذا ، طبقـا لإحصائيـات نفس العام (١٩٩٣) ، مثل كوريا (٤٨,٢%) والأرجنتين (٣٩,١%) وسنغافورة (٣٣,٦%) ، وكذلك الحـال فـى دول أخرى عديدة لم يشملها الجدول المذكور.

ويلاحظ كذلك عدم وجود تزايداً كبيراً فى معدلات زيادة قيد الطلاب في عام ١٩٩٣ عن عام ١٩٨٠ فـى الدول الأفريقية المذكورة بالجدول، حيث بلغ معدل التغير في الزيادة فى ليسوتو ٠,٨%، وفـى مـالاوى ٠,٢%، وفى موريشيوس ٣,٣ وفى أوغندا ٠,٨%، بينما فى كوريا ٣٣,٥%، وفى سـنغافورة ٢٥,٨%، وفـى ماليزيـا ٥,٥% وفى الأرجنتين ١٧,٣%، وفى البرازيل ٠,٤%، رغم تزايد معدلات النمو السكانى فى أفريقيا عن سـائر القارات الأخرى "ففى أفريقيا يتزايد هذا المعدل بنسبة ٣% فى العام، بينما يبلغ فى أوربـا ١%، وفـى أمريكـا الشمالية ١,٥%"[٩٢].

وهذا يعني أن دول أفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى البرازيل ، من أكثر الدول التى لم تستفد بشكل واضح من برامج التكيف الهيكلى ، بينما بلغت هذه الاستفادة أقصاها فى كوريا وسنغافورة ودول أخرى استطاعت بفضل ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أن تمتص ما تمليه عليها مؤسسات النقد الدولية وتعيد إفرازها فى صورة سياسات وبرامج قومية ملائمة لتحقيق الإصلاحات المنشودة "وهذا ما يفعله المنظمات الدولية مثل اليونيسيف ، وكذلك قادة دول العالم الثالث تنادى بتكيف هيكلى "بوجه إنسانى" يسهم في تخفيف المعاناة عن كاهل الأسرة الأفريقية ويتيح لهم فرص أفضل للتعلم، وتحقيق التنمية المنشودة[٩٣].

واستجابة لهذه النداءات والانتقادات ، أدمج البنك الدولى فى برامجه للتكيف قروضا للقطاع الاجتماعى ، ترمى إلى تخفيض حدة بعض الآثار السلبية المتوقعة فى القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) من جراء التكيف الهيكلى.

ففى عام ١٩٩٦ ، طرح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى برامجاً لإسقاط الديون عن البلدان الأكثر ديوناً، وكانت أوغندا أولى هذه البلدان التى تسلمت معونة خدمة الدين ، تلتها بوركينا فاسو وكوت ديفوار وموزمبيق ، وبحلول مارس ١٩٩٨ تمت مراجعة أوضاع كل من مالى والسنغال وتوجو كبلدان مرشحة لمثل هذه المعونة[٩٤]. ورغم هذا وذاك ، لم تثمر برامج التكيف الهيكلى الثمار المرجوة منها ، بل أدت إلى كثير من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية التى أثرت بشكل واضح على زيادة الاضطرابات والقلاقل من بلد إلى آخر ، والتى تزايد على أثرها معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعى بين أبناء دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وفى الدول العربية التى تبنت توجهات بنك وصندوق النقد الدوليين فى إطار برامج التكيف الهيكلى ، تأثر قطاع التعليم بالأوضاع الاقتصادية المتردية التى تعانى منها هذه الدول ، خاصة ما يتعلق منها بالحد من دور الدولة فى تمويل التعليم. فدساتير غالبية هذه الدول ، تنص صراحة على أن التعليم فى جميع مراحله بما فيها مرحلة التعليم العالى بالمجان ، وأن أي تخفيض فى موازنات التعليم العالى يؤثر سلبا على قطاع عريض من المستفيدين ، خاصة أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت إحدى دراسات البنك الدولى ، أن فرض بعض الرسوم الدراسية قد يكون أكثر اقتراباً من هدف المؤسسة ، لأن تحصيل الإيرادات وحسن توزيعها سيعود بالنفع ، لكن يجب أن يكون ذلك بمتناول شتى الطبقات ، لا سيما الفقيرة منها[٩٥].

وتلك إشكالية ، تجعل الاقتراب منها يمس جانباً هاماً من جوانب الحياة فى المجتمعات العربية التى تقترض من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والتى يئن غالبية مواطنيها من العيش تحت خط الفقر ، وعدم القدرة على دفع نفقات زيادة ، أو على الأقل دفع النفقات الرمزية الحالية.

ورغم تزايد معدل الإنفاق على التعليم من إجمالى الناتج القومى فى الدول العربية فى عام ١٩٩٢ عن عام ١٩٨٠ بحوالى ٢,٣% ، وتزايد معدل الإنفاق الحكومى على التعليم العالى من مجموع الإنفاق على التعليم فى الدول العربية ، مقارنة بالدول النامية والصناعية ، بل والعالم أجمع (جدول ٣)، "فإن تكلفة الطالب لم تتزايد كثيراً ،

جدول رقم (٣)

معدلات الإنفاق على التعليم فى الدول العربية

مقارنة بالدول النامية ، والدول الصناعية ، والعالم بأكمله

	الدول العربية	الدول النامية	الدول الصناعية	العالم بأكمله
(١) الانفاق على التعليم من إجمالي الناتج القومى (GNP)(%)				
1980	٤,١	٣,٨	٥,٤	٥,٠
1992	٦,٤	٣,٩	٥,٤	٥,١
(٢) الإنفاق على التعليم من مجموع الإنفاق الحكومى (%).	٢٠,٥	١٥,٧	١٣,٧	١٤,٠
(٣) الانفاق الحكومى على التعليم العالى من مجموع الإنفاق على التعليم (%).	٢٥	١٨	٢٢	٢١

المصدر : مصر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

ويرجع ذلك إلى النمو المتزايد فى أعداد السكان فى الدول العربية"[٩٦] وتزايد أعداد الطلاب تزايداً كثيراً، خاصة بمرحلة التعليم العالى. فقد زاد عدد الطلاب بمرحلة التعليم العالي (المستوى الثالث من التعليم) في المملكة الأردنية الهاشمية من ٨٣٧٧٧ طالب عام ١٩٩١ إلى ٩٨٨٣٨ عام ١٩٩٥ بمعدل زيادة بلغ ١٨%. وفى المملكة المغربية زاد عدد الطلاب من ١٥٧٢٧٤ عام ١٩٨٧إلى ٢٥١١١٨عام ١٩٩٣، بمعدل زيادة بلغ ٥٩,٧%[٩٧]. وتزايد معدل الالتحاق بالتعليم العالى من أصل فئات العمر المرادفة لهذه المرحلة فى الدول العربية من ٩,٧% عام ١٩٨٠ إلى ١١,٥% عام ١٩٨٥ إلى ١٢,٥ عام ١٩٩٠ إلى ١٣,١ عام١٩٩٣[٩٨]. وقد أودت هذه الزيادات بحياة كثير من محاولات الإصلاح فى نظام التعليم العالى بالدول العربية، خاصة تلك الدول التى مازالت تمد يدها للعون والمساعدة من مؤسسات النقد الدولية مثل المغرب والأردن ومصر الصومال والجزائر والسودان لكون هذه الدول فى حاجة إلى مثل هذه المساعدات لضمان استمرار مسيرة الإصلاح بها.

ومن دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى فى الدول العربية، توجيه اهتمام أكبر نحو إنشاء مؤسسات عليا خاصة. ويتناول ذلك إمكانية الدول العربية فى التخلى عن أدوارها الحقيقة السياسية والسلطوية والاقتصادية والدعائية والإعلامية من أجل بناء خصخصة عربية كالتى توضحها طبيعة الخصخصة ومفاهيمها، وهذا ما شكك فيه **سيار الجميل** بقوله : نظراً لعدم توافر الإمكانيات المادية ، وعدم إخلاص وقلة خبرة القائمين على مصلحة الجماهير العربية ، فإن هناك حاجة إلى وقفة تبين حقيقة، ما إذا كانت فلسفة الخصخصة التى يروج لها فى ظل الأوضاع العربية الحالية تتوافق مع الفلسفات التنموية التى تركز على عنصر الإنسان كقيمة أساسية تكفل التعويض عن النقص فى القدرات المادية[٩٩].

وإذا كان التوسع فى التعليم الخاص هدفاً من أهداف الحكومات فى الوقت الراهن، من أجل تخفيف الضغط عن كاهل الحكومات فى توفير فرص التعليم العالى للراغبين فيه ، فإن هدف الأفراد المستثمرين الذين يسعون لتأسيس مدراس أو جامعات خاصة هدفهم تحقيق الربح والعائد المادى من وراء ذلك[١٠٠]. وبالتالى ، فإن العائد الاقتصادى والربح المادى لأصحاب الجامعات الخاصة هو الهدف الأساسى لتأسيس هذه الجامعات ، أى البرامج أولاً ثم التعليم ثانياً ، وهذا يجعل مستوى هذه الجامعات بعيداً إلى حد كبير عن مستوى الجامعات الحكومية.

ففى المغرب ، أُفتتحت أول مؤسسة للتعليم العالى الخاص سنة ١٩٨٤ بالدار البيضاء ، ومنذ ذلك الحين ، شهد هذا القطاع نمواً متزايداً ، سواء من حيث عدد مؤسساته التى وصلت إلى ٥٠ مؤسسة مع بداية العام الأكاديمى أو عدد الطلبة المقيدين به ، والذى بلغ ٧٧٢٦ طالباً ، ويمثل هذا العدد ٣% من مجموع الطلبة المقيدين بالجامعات المغربية (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

الأعداد الإجمالية للطلبة المقيدين بالجامعات الخاصة فى المغرب

السنة	العدد الإجمالي	الرقم القياسى
١٩٨٥ – ٨٤	٦٩	١٠٠
١٩٨٦ – ٨٥	٧٢٦	١٠٥٢
١٩٨٧ – ٨٦	١٦٢٨	٢٣٥٩
١٩٨٨ – ٨٧	١٨٩٥	٢٧٤٦
١٩٨٩ – ٨٨	٢١٢١	٣٠٧٤
١٩٩٠ – ٨٩	٢٧٤٦	٣٩٨٠
١٩٩١ – ٩٠	٣٩٤٧	٥٧٢٠
١٩٩٢ – ٩١	٥١٢٠	٧٤٢٠
١٩٩٣ – ٩٢	٦٥٩٢	٩٥٥٤
١٩٩٤ – ٩٣	٧٤٨٤	١٠٨٤٦
١٩٩٥ – ٩٤	٧٧٢٦	١١١٩٧

المصدر :

الطيب الشكيلى : التعليم العالى الخاص بالمغرب "حصيلة وآفاق" ، منتدى الفكر العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ١٦.

ويلاحظ من الجدول السابق ، تزايد أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة فى المملكة المغربية تزايداً كبيراً ، ففى خلال عشر سنوات تزايد أعداد المقيدين بها بمقدار أحد عشر ضعف ما كانت عليه عند بداية إنشائها عام ٨٤/ ١٩٨٥. بما يعكس أهمية هذه الجامعات ودورها فى مجال تكوين الدارسين وإعدادهم لمواجهة التحولات الجديدة فى سوق العمل المغربى ، الذى أقفل أبوابه أمام العديد من خريجى مؤسسات التعليم العالى الحكومية.

هذا ، ويتنظم بالجامعات الخاصة فى المغرب ، الطلاب الحاصلون على البكالوريا ، فيما لا يزيد تاريخ التحاقه بإحدى هذه الجامعات عن تاريخ حصوله على البكالوريا عن عامين ، ممن لم تتح لهم الفرصة للالتحاق بإحدى الجامعات العمومية (الحكومية) [١٠١]. وتتراوح تكلفة الدارس فى هذه الجامعات ما بين ١٢,٠٠٠ درهم إلى ٣٥,٠٠٠ درهم سنوياً حسب المؤسسات والتخصصات ، وتضاف إليها رسوم تستخلص عند التسجيل مرة واحدة فى السنة ما بين ٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ درهم[١٠٢]. وتدفع هذه المبالغ مجزأة على ثلاثة فصول. ولا يتقاضى طلاب هذه الجامعات منحاً حكومية ، كما أن القروض البنكية المقدمة لهم ليست فيها إمتيازات أو تسهيلات بالنسبة لسوق الاقتراض[١٠٣].

وتهتم مؤسسات التعليم العالى الخاصة بالمغرب ، بالتخصصات التجارية وتدبير المقاولات والمحاسبة والتقنيات البنكية والتأمين وما شابهها ، بالإضافة إلى بعض التخصصات التقنية فى مجال المعلومات أو الالكترونيات أو التحليلات البيولوجية وطب الأسنان[١٠٤]. ويلاحظ فى هذه التخصصات غياب التخصصات الصناعية والطبية التى تقتضى تجهيزات ومخابر ومعدات ثقيلة ، ويلاحظ – أيضاً – غياب التخصصات الأدبية كالترجمة أو الصحافة والاتصال والخدمة الاجتماعية.

وفى الأردن ، وفى نهاية عقد الثمانينات ، وبداية التسعينات ، بدأ التوجه الاستثمارى نحو إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث قامت وزارة التعليم العالى الأردنية ، بوضع تعليمات ، يسمح بموجبها للممولين بالاستثمار فى الجامعات. وقد تم بالفعل إنشاء أول جامعة خاصة فى الأردن عام ١٩٩٠[١٠٥]. ويبلغ حجم الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص فى هذه الجامعات حوالى ٢٠٠ مليون دولار[١٠٦].

وقد تأسس فى الأردن خلال العقد الماضى تسع جامعات خاصة بالإضافة إلى كلية الأميرة سمية الجامعية للتكنولوجيا التى تأسست عام ١٩٩٠ ، وهى جامعة عمان الأهلية تأسست عام (١٩٩٠) ، وجامعة العلوم التطبيقية (١٩٩١) ، وجامعة فيلادلفيا (١٩٩١) ، وجامعة الإسراء (١٩٩١) ، وجامعة البنات الأردنية (١٩٩١) ، وجامعة الزيتونة الأردنية (١٩٩٢) ، وجامعة جرش الأهلية (١٩٩٢) ، وجامعة الزرقاء الأهلية (١٩٩٤) ، وجامعة إربد الأهلية (١٩٩٤) ، وتمتلك هذه الجامعات شركات مساهمة عامة وخاصة ، وتضم هذه الجامعات حوالى ٤٠% من الطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية[١٠٧].

وتتداخل التخصصات الجامعية التى تقدمها هذه الجامعات ، وتتكرر فيما بينها من ناحية ، وفيما بينها وبين الجامعات الرسمية من ناحية أخرى ، مما يؤدى إلى إغراق السوق الأردنية بخريجى التخصصات المتشابهة ، مما يسهم فى زيادة البطالة بين هؤلاء الخريجين ، وزيادة حدة المشكلات الناجمة عنها فى المجتمع الأردنى.

هذا ، وتولى الجامعات الخاصة فى الأردن اهتماماً كبيراً بالتخصصات النظرية ، ولا تحظى التخصصات العلمية التطبيقية باهتمام مماثل[١٠٨]، وذلك لكون التخصصات النظرية ، سواء كانت تخصصات إنسانية أو اجتماعية أو إدارية ، تخصصات غير مكلفة نسبياً مقارنة بالتخصصات العلمية التطبيقية.

وهذا يعنى أن الجامعات الخاصة فى الأردن ، تسير فى دوامة الجامعات التقليدية ، ولم تعد بعد قادرة على تحقيق الشخصية المستقلة بها ، فالغاية الأساسية من إنشاء هذه الجامعات هى تحقيق الربح ، وليس تحقيق متطلب خاص من متطلبات التنمية فى المجتمع الأردنى ، فغالبية هذه الجامعات ما هى إلا نسخ مكررة للجامعات التقليدية ، تفرخ لسوق العمل الأردنى تخصصات غير مطلوبة ، تنضم إلى سوق البطالة ، رغم المبالغ العالية التى أُنفقت من أجل إعدادها ، وأكبر دليل على ذلك هو كم الجامعات الخاصة التى أنشئت (تسع جامعات) خلال خمس سنوات فقط ، فى بلد يعانى من انخفاض ناتجه المحلى ، وما زال يمد يده للمساعدة والعون إلى مؤسسات النقد الدولى ، سواء البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى.

هذا ، ويلاحظ عن التعليم الخاص فى الدول العربية ما يلى :-

- تزايد أعداد الجامعات الخاصة، ففى عام ١٩٥٠ كان عدد الجامعات فى الدول العربية عشر جامعات، واليوم يوجد ١٧٥ جامعة منها ٤٥ جامعة خاصة[١٠٩].

- أن التوسع فى التعليم الخاص لا يقتصر فقط على الدول التي أوجدت برامجاً لإعادة الهيكلة ، بل تتم أيضاً على مستوى الدول العربية التى لم تتبنَّ برامج التكيف الهيكلى ، كما هو الحال فى دولة الإمارات العربية المتحدة [١١٠]، مما يؤكد أن تراجع دور الدولة فى النشاط أصبح يمثل مناخاً عالمياً يفرض نفسه على كافة الأقطار العربية، بصرف النظر عن التزامها رسميا من خلال توقيع اتفاقية أو أكثر مع إحدى مؤسسات النقد الدولية.

- الخصخصة فى مجال التعليم تختلف عن مفهومها بالنسبة إلى المشروعات الأساسية من حيث أنها لا تأخذ شكل بيع مدارس حكومية للقطاع الخاص ، ولكن تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة جديدة، "ويفسر ذلك انخفاض نسبة قيد الطلاب بمؤسسات التعليم الخاص بمستوياتها الثلاثة ، والتى لم تزد عن ٥% بالنسبة لإجمالى الطلاب فى الوطن العربى[١١١].

- معدل إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فى المرحلتين الأولى والثانية أفضل بكثير من الإقبال على الاستثمار فى المرحلة الثالثة من التعليم ، ويرجع ذلك إلى انخفاض التكلفة الاستثمارية لمدارس المرحلة الأولى مقارنة بمدارس المرحلة الثانية ، وانخفاض التكلفة الاستثمارية لمدارس المرحلتين الأولى والثانية مقارنة بالمرحلة الثالثة ، نظراً لاختلاف التجهيزات والمعامل والمختبرات ونوعية المعلم بكل مرحلة عن الأخرى.

ومن دلالات التكييف الهيكلى على التعليم العالى فى الدول العربية ، الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض مردودية التعليم العالى فى هذه الدول ، فالنظرة إلى التعليم العالى ، خاصة التعليم الجامعى ، رغم المكانة المرموقة التى يتحلى بها، باعتبار أن لخريجيه الأولوية فى الحصول على وظائف مرموقة، فلم تعد هذه النظرة قائمة عند طلاب الجامعات وخريجها ، ولم يعد يتحقق لخريجها سوى النذر اليسير ، فقلة قليلة من هؤلاء

الخريجين هى التى تستطيع الحصول على فرص عمل ملائمة ، ويترك أعدادا كبيرة من خريجى مؤسسات التعليم العالى بدون عمل لسنوات طويلة، بل وأقفلت مكاتب التشغيل أبوابها أمام المتقدمين لاقتناص فرصة عمل ملائمة أو غير ملائمة، بدلا من الانتظار لسنوات طويلة بدون عمل.

وأدى ذلك إلى تزايد أعداد العاطلين فى الدول العربية، والتى تقدر بحوالى ١٢ مليون عاطل، وبمعدل عام للبطالة يبلغ قرابة ١٤% طبقا لإحصاءات ١٩٩٧[١١٢]. فلم تعد الدول العربية التى اتخذت طريقها للإصلاح فى ضوء توجهات مؤسسات النقد الدولية، ملزمة بتعيين خريجيها، وتخلت عن ذلك في إطار السوق الحر أو ما يعرف "بالعرض والطلب" ونجم عن ذلك تفشى البطالة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى عاما بعد آخر، ونقص الدافعية لدى المتعلم لإنجاز ما يجب أن يتعلمه ، طالما أن ما يتعلمه لن يشبع طموحاته وآماله التى ظل يحلم بها لمدة ست عشرة سنة أو أكثر قضاها فى التعليم بمستوياته الثلاثة.

جدول رقم (٥)

تقديرات معدلات البطالة فى بعض الدول العربية

طبقا لتقديرات ١٩٩٢

الدولة	الجزائر	الأردن	اليمن	السودان	مصر	المغرب	تونس
معدل البطالة	%١٨,٦	%٢٣,٤	%١٢,٠	%١٦,٥	%١٤,٠	%١٤,٧	%١٦,٢

المصدر : مكتب العمل العربي : السكان والتكنولوجيا "وجهان لعملة البطالة" ، مجلة العمل العربية ، العدد (٥٦) (١٩٩٤/٢) ، ص ٢١

كما أن إعادة هيكلة المشروعات العامة سواء بتخفيض العمالة أو الخصخصة ، أسهم بشكل واضح فى خلع نسبة كبيرة من العاملين من أعمالهم، مما أحدث ارتباكا واضحا فى سوق العمل ، وأسهم كذلك فى زيادة نسبة البطالة السافرة بين قطاعات عريضة من طالبى فرص العمل ، وأدى إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية فى المجتمعات العربية التى طبقت سياسات تصحيحية.

ففى المغرب انخفضت جميع فئات الأجور الحقيقة فى الحضر بمعدل ٣% سنويا[١١٣]. وفى الأردن تم تجميد الأجور الحقيقية ، وفى تونس انخفضت الأجور الحقيقية خلال الفترة ١٩٨٤- ١٩٨٧ بمعدل ٤% سنويا، وظلت ثابتة منذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٩١م[١١٤].

هذا ، وتؤثر البطالة عكسيا على الطلب على التعليم، خاصة فى الأجل القصير ، وذلك من خلال ، أثر الدخل تماما كما فى حالة انخفاض الأجور الحقيقية ، بل قد يمتد التأثير على المدى الطويل وفقا لأثر التوقعات ، حيث يبنى الناس توقعاتهم للمستقبل بناء على ما هو سائد حاليا[١١٥]. لذلك ، ومع ارتفاع معدلات البطالة ، فإن هذا يضعف الحوافز التى تدفع الأفراد للاستثمار فى التعليم، وبالذات بالنظر إلى الظروف الأخرى المصاحبة للبطالة

فى ظل تطبيق برنامج مثل انخفاض الإنفاق العام ، وتراجع الأهمية النسبية للتعليم الحكومى ، وتدهور نوعيته ، إلا أن التوقعات قد تختلف وفقاً للفئة الاجتماعية ، فالفئات الاجتماعية الدنيا فى ظل ظروف البطالة تدرك أن التعليم لن يترتب عليه حراك لأعلى لأبنائها ، ومن ثم فإن الآمال التي اعتادت أن تعقدها هذه الفئات على التعليم باعتباره الفرصة الحقيقية والوحيدة لصعودها السلم الاجتماعى ، سوف تضمحل كثيراً.

دلالات التكيف الهيكلى على التعليم العالى فى مصر

تقديم

شهد الربع قرن الأخير فى مصر ، تغيراً أساسياً فى طبيعة السياسات العامة المتبعة فى مجالات الاقتصاد والثقافة والتنظيمات السياسية والاجتماعية.

ففى المجال الاقتصادى ، كانت أهم التغيرات هى صدور قانون الاستثمار الأجنبى المعروف بقانون الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، تمّ توقيع اتفاق أول مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٧، واتفاق ثان مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٩١، أعقبه اتخاذ خطوات عديدة للأخذ بسياسات السوق[١١٦].

وقد تلقت مصر بموجب هاتين الاتفاقيتين مساعدات مالية من البنك الدولي لقطاع التعليم ، بلغ إجمالها ١٦٤و١٢٤ مليون دولار أمريكى ، وذلك حتى عام ١٩٩٢م[١١٧]، أى ما يعادل ٤١٨,٨٠٥ مليون جنيه مصرى ، فى حين بلغ إجمالى القروض والمعونات التى وجهت إلى قطاع التعليم المصرى حتى ذلك العام (١٩٩٢) ٢,٦٣١,٨٨٦ مليار جنيه مصرى ، سواء كانت هذه القروض والمعونات من مؤسسات النقد الدولية أو الدول المانحة لهذه المعونات[١١٨].

وتشير الأرقام السابقة إلى اعتماد الخطط التنموية لقطاع التعليم فى مصر على التمويل الأجنبى ، كأحد المصادر الأساسية لتمويل مشروعات وخطط تطوير التعليم في مصر ، "حيث تغطى المدخرات المحلية ٥٨,٨% من جملة الاستخدامات الاستثمارية فى حين أن الجزء المتبقى (٤١,٢%) فى صورة منح ومعونات وتسهيلات من الخارج ، وذلك طبقا للخطة الثالثة للتنمية عام ١٩٩٢- ١٩٩٧[١١٩].

هذا وقد تمّ الاتفاق بين وزارة التعليم العالى والدولة والبحث العلمى والبنك الدولى على تنفيذ مشروع لتطوير التعليم الجامعى بتكلفة ١٠٠مليون دولار، منهم ٥٠ مليون دولار قرض طويل الأجل لفترة سماح طويلة و٤٠ مليون دولار تعهد البنك فى حالة إقراره للمشروع أن يأتى بها كمنحة من الاتحاد الأوربى ، و١٠ مليون دولار مساهمة الحكومة المصرية فى المشروع[١٢٠].

وبالتالى ، توجد علاقة واضحة بين مؤسسات النقد الدولية كجهة تمنح القروض والمساعدات ، ومشووعات تطوير التعليم فى مصر كجهة متلقيه لها ، ويكون الطرف الأول فى هذه العلاقة هو الأقوى ، ويكون الطرف الثانى هو الأضعف وتتعمق العلاقة ، وتبدو غير متكافئة ، وتزداد اتساعاً فى حالة عدم مقدرة الطرف الثانى (المتلقى) على الإدارة الحسنة لها ، بإنفاق هذه القروض والمنح فى أوجه صرف لا تدر عائداً استثمارياً يوازى ما

ينفق عليها. ففى مثل هذه الأوضاع تؤدى هذه القروض إلى زيادة عبء الدول المدينة من خلال تراكم الدين الناجم عن فوائد هذه القروض عاماً بعد آخر، رغم الفوائد الميسرة التى تقدمها مؤسسات النقد على هذه القروض.

وإذا كانت هذه العلاقة تمنح الطرف الأول القوة الكافية لجعله قادراً على وصف سياسات (روشتات) إصلاحية كفيلة – من وجهة نظره – لإخراج الدول المتعثرة من عثرتها ، فقد ازدادت أهمية هذه السياسات فى العقد الأخير، وباتت الرغبة واضحة فى تطبيق ما تنصح به مؤسسات النقد ، لضمان تدفق القروض والمساعدات "بل أصبحت هذه السياسات أساساً مرجعياً لجانب هام من المهتمين والخبراء وصناع السياسات الذين يعلقون عيونهم ويرهقون آذانهم دائماً تجاه ما يصدر عن هذه المؤسسات، ويخلعون عليها حالات من التبجيل والاحترام العلمى المبالغ فيه[١٢١].

وعلى الرغم من عدم اشتمال برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر سياسات مصممة خصيصاً لقطاع التعليم ، فقد ألقت هذه الاصطلاحات بظلالها على قطاع التعليم بمستوياته الثلاثة الأول والثانى والثالث، وتأثرت مؤسسات التعليم العالى بشكل واضح من جراء هذه السياسات فى جوانب كثيرة منها :

أولاً: السماح بإنشاء جامعات خاصة

تأثرت السياسة التعليمية فى مصر بأفكار وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، خاصة ما يتعلق منها بتحرير المؤسسات الانتاجية والخدمية من تدخل الدول ، أو على الأقل الحد من دور الدولة فى التدخل ، وباتت الدعوة لإنشاء جامعات أهلية (خاصة) تزداد أهمية ، وكثرت الندوات والمناقشات التى تناولت كيفية إنشاء هذه الجامعات على مستوى المتخصصين أو المعنيين باتخاذ القرار ورجال الأعمال ، والسلطات التشريعية والتنفيذية ، حتى أصبحت فكرة إنشاء جامعات خاصة فى مصر حقيقة واقعة بصدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الذى أقر فى مادته الأولى "أنه يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى تأسيسها مملوكة للمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح"[١٢٢].

وبذلك تكون مصر قد بدأت أولى خطواتها فى مجال خصخصة التعليم الجامعى ، وكان الباعث المعلن من الدعوة لإنشاء هذه الجامعات ، "منذ عام ١٩٥٩"[١٢٣]، وحتى صدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، هو إتاحة الفرصة للطلاب الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالتعليم الجامعى المصرى ، واضطروا للسفر للخارج للالتحاق بجامعات فى دول أجنبية ، مما كلفهم مبالغ طائلة ، بإتاحة الفرصة لهم للالتحاق بإحدى الجامعات الخاصة فى مصر ، وتوفير هذه الأموال على الدولة وعدم تحويلها للخارج[١٢٤]. وتضمنت مبررات إنشائها أيضا – أنها ستوفر على الدولة مائة مليون دولار أخرى من الطلبة العرب ، بالإضافة إلى تعويض عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات الجامعات الحالية من الأموال اللازمة لها[١٢٥]، وإتاحة فرص أكبر للحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها للالتحاق بالتعليم الجامعى ، خاصة وأن نسبة الملتحقين به ما زالت أقل من النسب المتعارف عليها من شريحة السن ١٨ – ٢٣ سنة ، والتى تتراوح فى معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية من ٣٠% إلى ٥٠% ، بينما لم تصل فى مصر إلا إلى حوالى ١٥% فى أعلى حالتها قبل صدور قرار إنشاء الجامعات الخاصة[١٢٦].

هذه هى دعاوى ومبررات المؤيدين لإنشاء جامعات خاصة فى مصر ، والتى صدر بموجبها القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، والقرار الجمهورى بإنشاء أربع جامعات خاصة هى : [١٢٧].

١- جامعة مصر الدولية

٢- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

٣- جامعة السادس من أكتوبر

٤- جامعة أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة

أربع جامعات خاصة ، صدر بها هذا القرار لأول مرة فى تاريخ التعليم الجامعى المصرى بموجب القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، والذى اشتمل على الهدف من إنشاء هذه الجامعات ، والأحكام المنظمة لها ، وهيكلها التنظيمى ، وأصبحت واقعاً ملموساً فى جسد النظام التعليمى المصرى ، ولكن هل استطاع هذا الواقع الجديد أن يتكيف ويتواءم داخل هذا الجسد بما يضمن له البقاء والفاعلية وتحقيق ما يبتغى من وجوده فى ظل الدعوات والآراء المعارضة لإنشاء هذه الجامعات منذ أن كانت فكرة إلى أن صارت واقعا ملموساً.

إن الحكم على هذا المولود الذى لم يتعد عمره الزمنى خمس سنوات ، فيه شئ من التعسف ، نظراً لعدم اكتمال ملامح ومواصفات هذا المولود. ولكن مما هو متوفر من بيانات ودلائل نستطيع أن نستنبط بعض التوقعات المستقبلية لإمكانية نجاح أو فشل هذه الجامعات فى ظل أوضاع وظروف المجتمع المصرى.

بداية ، استهدفت الجامعات الخاصة الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير [١٢٨]. وهى أهداف تتشابه إن لم تكن متطابقة مع أهداف الجامعات الحكومية وهى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، وهذا يدل على أن الجامعات الخاصة ، هى بمثابة جامعات تقليدية لا تكنولوجية أو غير نمطية كما جاء فى دعوى مبررات إنشائها والحاجة إليها.

ويلتحق بهذه الجامعات الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ألا تقل نسبة الدرجات الحاصلين عليها عن ٦٥% من مجموع الدرجات[١٢٩]. وانخفضت هذه النسبة حاليا إلى ٥٥% فى جامعة ٦ أكتوبر[١٣٠] ، ويقوم مجلس الجامعة بوضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين ، على أن يكون ذلك للنابهين والمتفوقين ومن تحل بهم الكوارث ، وعلى ألا تزيد هذه المنح على ١٠% من أعداد طلاب الجامعة فى جميع مراحل التعليم سنوياً[١٣١].

وقد تضامنت التصريحات حول الحد الأدنى للقبول بهذه الجامعات ، حيث جاءت التصريحات فى البداية بأنها لن تقل عن ٦٥% ، ولما انتقد المتخصصون – أساتذة الجامعات – تلك التصريحات بالصحف القومية والحزبية على حد سواء ، حاول المسئولون عن إنشاء الجامعات الخاصة امتصاص غضب المعارضين ، وقالوا بأن المجموع لن يقل عن ٧٥%[١٣٢].

وفى تصريح لوزير التعليم ، صرح بأن الحد الأدنى للقبول بالجامعات الأهلية هو ٧٠%[١٣٣]. والآن بلغ معدل القبول ٥٥% فى جامعة ٦ أكتوبر ، مما يشير إلى أنه لا توجد ضوابط صريحة للالتحاق بالجامعات الخاصة ، مما يشير إلى أنها تعتبر جامعة للفاشلين ، بدليل أنها ستسمح بمن يسهم بمليون جنيه – على سبيل المثال – فى رأس مال الجامعة الخاصة ، بأن يكون له بعض الامتيازات فى الشروط العامة للقبول بالجامعة.

هذا ، وتدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، ولها أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها، وسواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل ، ولكل جامعة مجلس أمناء يختص بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويضع اللوائح الداخلية لإدارة شئونها وتسيير أعمالها[١٣٤].

بهذا ، تكون قد أعطيت مساحة كبيرة من الحرية للجامعات الخاصة ، طبقا لنص القانون ، بداية من حق مجلس الأمناء فى تعيين رؤسائها مروراً باختيار أعضاء هيئة التدريس ، وتحديد المقررات، وأعداد الطلاب ، وتحديد المصروفات الدراسية والجهاز الإدارى المعاون بها ، وانتهاءً بتدبير الأموال اللازمة للإنفاق عليها ، وعدم إخضاع حساباتها للتفتيش أو المراجعة لأية جهة حكومية ، وهذا شئ مقبول من الناحية الشكلية ، باعتبار أن الخصخصة تعنى الاعتماد على الذات.

ولكن ، تبدو الرؤية غير واضحة لدى التربويين فيما يتعلق بإمكانية هذه الجامعة فى تدبير الأموال التى تجعل لها ذاتية خاصة وكيانا مستقلا يمكنها من الاعتماد على نفسها فى ظل ظروف وأوضاع المجتمع المصرى. هذا ما شكك فيه خبراء التربية فى مصر ، "باعتبار أن الجهود الخاصة مهما بلغت لن تستطيع أن تواجه تكاليف إنشاء جامعة خاصة ذات كليات عملية"[١٣٥]. وأن الاقتصاد المصرى لم يزل بعد فى طور النمو ولم يصل لمرحلة الاستقرار بالدرجة التى تمكن المستثمرين من إنشاء مثل هذه الجامعات.

وإذا كانت هناك حتمية لإنشاء هذه الجامعات لتخفيف العبء عن الجامعات المصرية من ناحية وتمشياً مع التوجهات الدولية من ناحية أخرى ، فإنه من الأولى البحث عن سبل لجعل هذه الجامعات مقبولة من الناحية الاجتماعية من عموم أفراد المجتمع.

إن إعطاء مثل هذه المساحة من الحرية مع بداية إنشائها أمر غير منطقى ، وأن نصوص ومواد القانون الذى أنشئت بناءً عليه هذه الجامعات ، لا تستهدف سوى مسايرة التوجهات الدولية ، بغض النظر عن ظروف المجتمع المصرى. فالفلسفة الليبرالية التى تربعت على مسارح الفكر العالمى ، لها نظمها ومؤسساتها التى تمرست فى عملها من خلال إعطاء الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية. كما أن تحييد دور الدولة ، لن يكتب له النجاح بالقدر الذى تأمله السلطات فى المجتمع المصرى ، نظراً لظروف المجتمع المصرى بنظمه ومؤسساته. فالاقتصاد المصرى ما زال ضعيفا ، "ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بها لا يتجاوز ٧٢٠ دولاراً أمريكياً فى العام طبقا لإحصائيات ١٩٩٤، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى طبقا لإحصائيات نفس العام ١٤٤٠ دولاراً فى الأردن و ١٧٩٠ دولاراً فى تونس ، و ٨٢٦٠ دولاراً فى جمهورية كوريا و ٨١١٠ دولاراً فى الأرجنتين [١٣٦]، وبالتالى لن تكون هذه الجامعات سوى ثمار لجهد حفنة قليلة من الأثرياء ورجال الأعمال والمستثمرين ذوى المصلحة من إنشائها ، وليس جهد مجتمع بأثره يضمن لها النجاح والاستقرار.

لذا ، أوصت المؤسسات الدولية نفسها بأن تكون هناك مشاركة من جانب الدولة فى الإشراف على هذه الجامعات. وهذا ما أوضحه تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، والذى أشار إلى أنه على الرغم من أنه ما زال للدولة دور محورى فى كفالة توفير التعليم ، فليس من الأمور البديهية أنه ينبغى أن تكون الدولة هى الجهة الوحيدة التى توفر هذه الخدمة ، أو أن تكون هى التى توفرها أصلا ، فاختيارات الدولة بشأن توفير هذه الخدمة وتمويلها وتنظيمها يجب أن تُبنى على جوانب القوة النسبية للأسواق والمجتمع المدنى وأجهزة الدولة[١٣٧]. فهل بلغت أسواق ومؤسسات وأجهزة الدولة فى مصر من القوة ما يمكنها من الاعتماد على نفسها فى إنشاء أربع جامعات خاصة مرة واحدة؟ هذا ما يؤكد أهمية المشاركة التمويلية للحكومة المصرية لهذه الجامعات إلى أن تصبح نبتا طبيعياً فى التربة المصرية.

ثانياً : تحجيم التعليم العالى وإلغاء مجانيته

أوفد البنك الدولى فى عام ١٩٧٩ خبيراً أمريكيا لدراسة أوضاع القوة العاملة فى مصر ، انتهى فى دراسته إلى ضرورة القيام بتخفيضات جذرية فى أعداد الملتحقين بالتعليم العالى ، مع عدم التوسع فى التعليم الثانوى الفنى. ووجهة نظر البنك فى ذلك أن تحديد أعداد المقبولين بالمستوى الثالث ، يساعد على المزيد من تحويل الموارد إلى التعليم الأساسى ، فضلا عن أن تخفيض أعداد المقبولين ، سوف يسهم كثيرا فى حل مشكلة بطالة المؤهلين فى مصر. باعتبار أن ما يعيب السياسة التعليمية الحالية أنها تقدم لسوق العمل عمالة أكثر من نصفها غير مؤهل تأهيلاً مناسباً ، وهى عمالة متدنية الإنتاجية ، ويؤدى تواجدها فى مواقع العمل إلى تدنى إنتاجية العمالة الأكثر تقدما لأنها – نظراً لغالبيتها العددية – تضفى نظام العمل بسماتها المتخلفة ، مما يفقد الاقتصاد دوماً إمكانياته الذاتية على النمو[١٣٨].

وقد انعكست وجهة نظر البنك بالفعل على سياسة وزارة التربية والتعليم فى الفترة من ١٩٨٤/٨٣ وحتى عام ١٩٩٢/٩١. ففى تلك الفترة أخذت أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية تتناقص عاماً بعد آخر ، وبلغ هذا الانخفاض أقصاه فى العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩ ، حيث بلغت نسبة الانخفاض فى هذا العام ٢٨,٣% مقارنة بعام الأساس ١٩٨٤/٨٣ ، أى أنخفض عدد الطلاب المقبولين بما يزيد عن الربع ، ولم يتزايد أعداد الطلاب المقبولين سوى فى العام الجامعى ١٩٩٣/٩٢ ، انظر الجدول رقم (٥). وهذا يعنى أنه لم يطرأ أية زيادة فى أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية لمدة ثمان سنوات متتالية بدءاً من عام ١٩٨٤/٨٣ . مما يدل على نهج وزارة التربية والتعليم سياسة الحد من أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات خلال عقد الثمانينات ، وذلك تمشيا مع وجهة نظر البنك الدولى ، رغم عدم الإعلان صراحة عن هذه السياسة فى استراتيجية تطوير التعليم فى ذلك الوقت.

جدول رقم (٦)

أعداد المقبولين بالجامعات المصرية من عام ١٩٨٤/٨٣ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠

السنة	أعداد المقبولين	الرقم القياسى	السنة	أعداد المقبولين	الرقم القياسى
١٩٨٤/٨٣	٩٣٤٨٦	١٠٠	١٩٩٣/٩٢	١١٠٣٢٣	١١٨,٠
١٩٨٥/٨٤	٨٦٤٤٠	٩٢,٥	١٩٩٤/٩٣	١٣١٠٠٧	١٤٠,١
١٩٨٦/٨٥	٨٤٢٤٠	٩٠,١	١٩٩٥/٩٤	١٤٨٣٧٨	١٥٨,٧
١٩٨٧/٨٦	٨٢٨٩٧	٨٨,٧	١٩٩٦/٩٥	٢٣٧٨٧٣	٢٥٤,٥
١٩٨٨/٨٧	٨٢٣٩٩	٨٨,١	١٩٩٧/٩٦	٢٦٨٩٦٧	٢٨٧,٨
١٩٨٩/٨٨	٧٥٣٧٥	٨٠,٦	١٩٩٨/٩٧	٢٤٠٩٠٤	٢٥٧,٧
١٩٩٠/٨٩	٦٦٩٩٠	٧١,٧	١٩٩٩/٩٨	٢٢١٥٣٠	٢٣٧,٠
١٩٩١/٩٠	٦٩٩٤٩	٧٤,٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٥٨٦	٢١٤,٦
١٩٩٢/٩١	٧٤٣١٠	٧٩,٥			

* عام ١٩٨٤/٨٣ يمثل عام الأساس

** من عام ١٩٨٤/٨٣ وحتى عام ١٩٩٤/٩٣ المصدر هو :

المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، إحصاء الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ ، إدارة الإحصاء ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١.

*** من عام ١٩٩٥/٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠/٩٩ المصدر هو :

المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء : إحصاء الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ٢٠٠٠/٩٩ ، إدارة الإحصاء ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص ٥.

ويتضح من الجدول – أيضاً – حدوث نسبة زيادة فجائية فيما بين العامين ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ مقدارها ٣٨,٥% مقارنة بعام الأساس (١٩٨٤/٨٣) ، وذلك للمبررات التالية :

- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، ويتضح ذلك من زيادة أعداد الطلاب بمرحلة التعليم الثانوى العام ، رغبة منهم فى الالتحاق بإحدى الكليات الجامعية ، لضمان فرصة عمل أيسر مما لو لم يلتحقوا بها "فنسبة البطالة التى نتجت عن التعليم الجامعى لا تتجاوز ٨% مقارنة بنسبة ٨٠% من خريجى التعليم الفنى والمتوسط"[١٣٩].

- تدنى نسب أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية بالنسبة لفئات السكان ممن هم فى سن الشريحة العمرية (١٨ – ٢٣ سنة) ، مقارنة بدول العالم على المستوى الإقليمى والدولى.

- الحاجة إلى زيادة أعداد الخريجين المتخصصين ، والذين بإمكانهم التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ، والعقول الإلكترونية ، مع إتقانهم للغات الأجنبية ، وهذه قدرات لا تتوافر إلا فى خريج جامعة متميز.

وقد أحدثت هذه المبررات ضغطا كبيراً على السلطات التعليمية ، أجبرتها على أن تدير ظهرها لسياسات البنك ، وتنهج سياسة مغايرة ، تمشياً مع ما تفرضه الضغوط الاجتماعية ، وهذا ما بدا واضحاً فى الزيادة الكبيرة فى نسبة أعداد الملتحقين بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٣/٩٢ ، وحتى العام الجامعى الحالى، حيث بلغت هذه الزيادة أقصاها خلال العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ ، حيث بلغت ما يقرب من ١,٩ مرة عما كانت عليه فى عام الأساس ١٩٨٤/٨٣ ، ثم تراجعت هذه الزيادة ، وأخذت فى الانخفاض بداية من العام ٩٧ / ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠/٩٩.

وإذا كانت هذه الزيادة تأتى استجابة للضغوط الاجتماعية، فإنها تكون بذلك قد أثقلت كاهل الجامعات بأعداد إضافية لا تتناسب مع مقدرة الجامعات لاستقبالها ، وإعدادهم أكاديمياً لقيادة عمليات التنمية ، وهو الهدف الأساسى من التوسع فى التعليم الجامعى ، مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية للطلاب ، خاصة المقبولون منهم بالتعليم التكنولوجى بالنسبة لإجمالى المقبولين بالتعليم الجامعى ، "فقد كانت هذه النسبة ١٠,٩% عام ١٩٩١/٩٠ ، تراجعت إلى ٨,١% عام ١٩٩٣/٩٢ ، ومن المحتمل أنه مع كل توسع إضافى فى القبول ، سوف تتراجع هذه النسبة ، وإن تزايدت الأعداد المطلقة للمقبولين"[١٤٠]. وهذا يعنى أن سياسة القبول بالتعليم الجامعى غير مجارية لمتطلبات التنمية فى المجتمع المصرى ، بل إن هذه السياسة من شأنها تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين.

وفيما يتعلق بإلغاء مجانية التعليم العالى ضمن سياسة الإصلاح الهيكلى ، فقد حددت وزارة التعليم المداخل الأساسية المحددة لصياغة سياسة تعليمية ، يمكن تلخيصها على النحو التالى : [١٤١]

١- مجانية كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى
٢- المجانية فى المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب
٣- الدراسات العليا بمصروفات
٤- المتفوقون يتمتعون بالمجانية فى كل المراحل التعليمية ويمنحون المكافآت ، حتى ولو بدأ تعليمهم بالتعليم الخاص ، ويتمتعون بالمجانية أيضا فى الدراسات العليا.
٥- دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى مشروعات التعليم

هذه هى السياسة التى أقرتها وزارة التعليم ضمن سياسة الإصلاح الهيكلى ، والتى أقرت فيها مبدأ عدم الالتزام بمجانية التعليم بالمرحلة الثانية والثالثة "أى مرحلة التعليم الثانوى والعالى" ، وهو إقرار مغاير لما أقرته السياسة التعليمية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وحتى الاتفاق الثانى مع صندوق النقد والبنك الدوليين ١٩٩١. ففى تلك الفترة ، اعتبرت المجانية بجميع مراحل التعليم حق يكفله الدستور والقوانين والقرارات الوزارية طوال تلك الفترة ، وقد تغيرت تلك النظرة إلى التعليم بفعل الانفتاح والتكيف من التزام يتحمله المجتمع تجاه أفراده ، وخاصة غير القادرين ، إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردى الذى يعكس المسئولية الشخصية لمن يطلب أو يرغب فى الحصول عليه.

وقد وضح ذلك فى تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، حيث تضمنت المرتكزات الأساسية لاستراتيجية التعليم فى مصر المستقبل على أن التوسع فى التعليم ، والتزايد الضخم فى أعداد المتعلمين، مع قصور موارد الدولة المالية عن الوفاء باحتياجات هذا التوسع ، أثر سلباً على جودة التعليم وكفاءته، وأصبح من الضرورى تدبير الوسائل الكفيلة لتوفير تعليم جيد للجميع ، من بين هذه الوسائل ، جعل المجانية الكاملة للجميع فى التعليم الأساسى ووضع ضوابط لمنحها بعد المرحلة الأساسية ، مع تشجيع التوسع فى التعليم الخاص حتى لو اقتضى ذلك إعادة النظر فى بعض قوانين التعليم(١٤٢).

ويترتب على هذا ، أن الحصول الفعلى من جانب الأفراد والجماعات على الخدمات التعليمية يصبح محكوماً باعتبارات التوازن بين العرض والطلب ، أى التوازن بين مجموع التسهيلات والمرافق التعليمية باختلاف درجاتها ، وخاصة فى مرحلة التعليم العالى. والطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة الشرائية ، "حيث يتحول صاحب التسهيلات والمرافق من تم إلى بائع ، بينما يتخذ طالب العلم وضع المشترى. وما بين البيع والشراء تبرز ظواهر جديدة دالة على تسليع التعليم تدريجياً ونسبيا ، مثل زيادة الرسوم الدراسية ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، والتعليم الخاص"(١٤٣). وتؤثر هذه الظاهرات على الفئات الدخلية الدنيا ، وتعد بمثابة قيوداً للترقى فى سلك التعليم ، وتكرس الطابع غير المنتج للأنشطة الاقتصادية وتعرقل إمكانية التنمية المجتمعية الشاملة والقابلة للاستثمار.

ثالثاً : ارتفاع تكلفة التعليم العالى

تعد تكلفة الطالب بمرحلة التعليم العالى أكثر مراحل التعليم تكلفة ، نظراً لطبيعة هذه المرحلة ، وتنوع هيئة التدريس بها ، وزيادة تكاليف لوازمها التعليمية ، ورغم الجهود الحقيقية التى بذلت من أجل زيادة موازنة الجامعات المصرية ، وكذلك موازنات وزارة التعليم العالى خلال العقد الأخير (جدول رقم ٧)، والتى تزايدت خلالها اعتمادات التعليم العالى عاماً بعد آخر ، بل وتضاعفت خلال أربع سنوات فقط ورغم ذلك فإن تكلفة الطالب بمرحلة التعليم العالى ، تعتبر أدنى تكلفة ، حيث تبلغ تكلف الطالب المصرى بهذه المرحلة ثلث تكلفة الطالب العربى تقريبا ، وربع تكلفة الطالب التونسى والأردنى ، وتبلغ تكلفة الطالب الأمريكى ٢٣ ضعف تكلفة الطالب المصرى ، وفى اليابان ٢٥ ضعف (١٤٤). ورغم هذا الانخفاض فى تكلفة الطالب المصرى بمرحلة التعليم العالى مقارنة بدول أخرى ، إلا أن هذا التكلفة ، "والتى بلغت ٣٥٨٤ جنيه مصرى للطالب الجامعى"(١٤٥)، تعد عالية بالنسبة للطالب المصرى ، وأن أية محاولة لإلزام الطالب المصرى بتحمل بعض أو كل هذه التكلفة تمشيا مع توجهات البنك الدولى ، ستؤثر سلبا على قطاع عريض من الدارسين ، بل قد تؤدى بهم إلى العزوف عن الدراسة ، وهذا ما يبتغيه البنك الدولى ، وقد وضح ذلك فى مقال لنائب مدير البنك ، يقترح فيه أن تقتصر سياسة الأعداد الكبيرة على الكليات العامة مثل كليات المعلمين لمواجهة الطلب الحقيقى على خريجيها ، وتقييد القبول فى الكليات المتخصصة مع إصلاح العملية التعليمية بها ، وزيادة إمكانياتها عن طريق التمويل الخاص لغير الطلبة المتفوقين ، وهو اقتراح يوفق – من وجهة نظره – بين حاجتنا إلى تعليم جامعى رفيع ، وحاجتنا إلى استيعاب

جدول رقم (٧)

تطور إجمالى اعتمادات موازنة الجامعات ووزارة التعليم العالى

فى مصر خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٧/٩٦)

"القيمة بالجنيه المصرى"

السنـــة	الاعتمـــــاد			
	جامعـات	تعليـم عالـي	جملـة	الرقم القياسي
٩٠ / ١٩٩١	١٠٤٣٠١٠٠٠٠	١٣٤٤٧٧٦٩٢	١١٧٧٤٨٧٦٩٢	١٠٠
٩١ / ١٩٩٢	١٣٤٢٢٢٧٠٠٠	٢٣٤٣٠٣٥٧١	١٥٧٦٥٣٠٥٧١	١٣٣,٩
٩٢ / ١٩٩٣	١٦٠٨٢١٨٠٠٠	٢٣٨٣٢٣٦٤٣	١٨٤٦٥٤١٦٤٣	١٥٦,٩
٩٣ / ١٩٩٤	١٧٩٧١٩١٠٠٠	٢٦٥٤٨٦٤٠٠	٢٠٦٢٦٧٧٤٠٠	١٧٥,٢
٩٤ / ١٩٩٥	٢٠٨٤٠٣٨٠٠٠	٢٨٦٧٠٢١٠٠	٢٣٧٠٧٤٠١٠٠	٢٠١,٣
٩٥ / ١٩٩٦	٢٤٧٤٥٧٧٠٠٠	٣٢٤٧٩٨٦٠٠	٢٧٩٩٣٧٥٦٠٠	٢٣٧,٨
٩٦ / ١٩٩٧	٣٤٨٢٢٨٤٠٠٠	١١٢٦٨٢٠١٥٤	٤٦٠٩١٠٤١٥٤	٣٩١,٤

- المصدر ج.م.ع ، وزارة التعليم : مشروع مبارك القومى "إنجازات التعليم فى خمسة أعـــوام ٩١ – ١٩٩٦ ، أكتوبـر ١٩٩٦ ، ص ١٥٠.
- •• إحصاء اعتماد الجامعات للعام ١٩٩٧/٩٦ مأخوذ عن المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، إدارة الإحصاء ، بيان بتطوير موازنـــات جامعـات جمهورية مصر العربية من العام الجامعى ٩١/٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، ص ١٩.
- ••• الرقم القياسى تم حسابه من قبل الباحث.

أعداد كبيرة من خريجى الثانوى العام[١٤٦]. وهذا يعنى قصر المجانية بمرحلة التعليـم الجـامعى علـى الطلبـة المتفوقين ، وإلزام باقى الطلاب بتحمل تكلفة تعليمهم ، ولو بجزء من هذه التكلفة ، وتخفيض الدعم الحكومى له.

لقد تناسى مسئول البنك ، أن تخفيض الدعم المتضمن فى برنامج الإصلاح الهيكلى ، سوف يكون له تـأثير سلبى على عرض التعليم من خلال زيادة تكلفة المستلزمات التعليمية ، والتى تنعكس إما فى شكل تخفيض كميـة الخدمة أو فى شكل زيادة رسوم الخدمة . وهذا ما دفع وزارة التعليم إلى عدم الالتزام بسياسـة البنـك بتخفيـض الموازنات ، بل تزايدت عاما بعد آخر رغم انخفاضها بالنسبة للناتج المحلى.

كما أن وجهة نظر البنك الدولى لا تتمشى مع واقع وظروف المجتمع المصرى ، حيث تبين مـن تقريـر التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٦ أن ما يقرب من ٢٣% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ، وتشـمل هـذه النسبة على حوالى ٧% من المصريين يمكن اعتبارهم فى حالة فقر مدقع ، ويوجد بالإضافة إلى ذلك ما يقرب من ١/٥ السكان يعيشون فى حالة فقر معتدل[١٤٧]. وطبقا لتقرير التنمية الشاملة فى مصـر ١٩٩٨ ، وصلـت نسـبة الفقراء فى جميع المناطق الحضرية فى مصر إلى ٣٥,٨٨% من الأسر ، وهذا يعنى أن ٣٥,٨٨% مـن الأسـر المصرية فى المناطق الحضرية لا تحصل على احتياجاتها الأساسية من السلع الغذائية وغـير الغذائيـة ، وفـى

المناطق الريفية ، تصل نسبة الفقراء إلى ٣٤,١% من أجمالى الأسر التى تعيش بها ، أى أن ٣٤,١ من الأسر الريفية لا تحصل على احتياجاتها الأساسية[١٤٨]، وتحميل هذه الأسر تكلفة إضافية من خلال زيادة تكلفة التعليم سيؤثر سلبا على مستوى معيشة وطموحات أفرادها لنيل أكبر قسط من التعليم ، والاكتفاء بما هو متاح ، فتركيز اهتمام هذه الأسر ينصب فى المقام الأول على توفير لقمة العيش والملبس والمسكن الذى يؤويهم.*

هذا فى الوقت الذى يتوقع فيه أن تنخفض الدخول الاسمية للأفراد ، نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى بسبب السياسات المالية والنقدية الانكماشية ، فتجميد حجم التوظيف الحكومى ، وتشجيع الموظفين على ترك الخدمة ، ستؤدى إلى تخفيض الدخول الاسمية والحقيقية ، وسيكون الفقراء هم أكثر الفئات تضرراً من جراء هذه السياسات ، بزيادة نفقة المعيشة ، "ويشكل الدعم نحو ٤٨% من ميزانياتهم بالنسبة لفئات الإنفاق المنخفضة"[١٤٩]. مثل هذه الأوضاع ستؤدى بالطبع إلى تحجيم فرص الالتحاق عند هؤلاء الفقراء.

رابعاً : زيادة حدة بطالة الخريجين :

تمثل قضية البطالة أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن ، كما تأتى مشكلة البطالة على رأس الاختلالات التى يعانى منها سوق العمل خاصة ، والاقتصاد القومى عامة ، وذلك لبلوغها حدوداً خطيرة تهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

ومن بين النتائج التى ترتبت على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو زيادة معدلات البطالة ، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

١- السياسة الانكماشية المتبعة لتحقيق مرحلة الاستقرار ، وتتضمن رفع سعر الفائدة ، ووضع حد أقصى للإقراض وخفض العملة ، وقد أدت هذه السياسات إلى تحجيم فرص العمالة أمام الخريجين ، وعدم توفير المساعدات اللازمة لتوفير فرص عمل ملائمة لهم ، مما أدى إلى تضخم حجم البطالة فى المجتمع المصرى الناجم عن الزيادة التراكمية السنوية ، فى مقابل جهود محدودة للغاية للتشغيل : "وهذا ما جعل أحد أساتذة التربية فى مصر ينادى بالبحث عن حل ثانوى فورى لا جذرى – على الأقل – للتخفيف من حدة مشكلة البطالة والحد من مخاطرها"[١٥٠].

---

* استخدمت ثلاثة مسوح فى تقدير خطوط الفقر فى مصر هى : مسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام ١٩٩٦/٩٥ ، ومسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام ١٩٩١/٩٠ ، ومسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ ، فعلى المستوى القومى ، قدر خط الفقر المحسوب على أساس سلة الطعام بـ ٣١٤٨ جنيها للأسرة ، ٥٩٤ جنيها للفرد عن عام ١٩٩٦/٩٥ ، أما خط الفقر المحسوب على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكى) فقد قدر لنفس العام بـ ٤١٦٨ جنيها للأسرة و ٨١٤ جنيها للفرد ، كذلك تم تقدير خطوط عليا للفقر بحيث تعكس الإنفاق الاستهلاكى الفعلى الذى يكون الناس فقراء عندما يكون إنفاقهم أقل منه. لمزيد من التفصيل راجع المصدر:

مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ٢.

وقد بنى وجهة نظره تلك ، بسبب المعاناة التى يشعر بها خريجو الجامعات على مستوى الجمهورية، والتى دفعت معظمهم بالشعور بالاكتئاب والضيق والإحساس بالضياع والخوف من المستقبل والعرضة للانحراف بأنواعه كانعكاس مباشر لهذه المشكلة(١٥١). وتعريضهم للعديد من المشكلات ، خاصة المشكلات الاقتصادية التى يعانون منها بسبب تواضع مستويات دخل أسرهم مع الارتفاع المستمر للأسعار بلا معايير أو حدود مسبقة ، إضافة إلى ذلك معاناة الآباء من بطالة أبنائهم – مستقبل استثماراتهم وصبرهم – بسبب ارتفاع حجم تكلفة ما أنفقوه من جهد ومال على التعليم ليزيد من عدد البطالة بدلا من أن يدر عائدا مباشراً عليهم.

ولا تتوقف انعكاسات مشكلة البطالة عند هذا الحد بل تتفاقم آثارها إلى حد أبعد من ذلك ، ليس فقط بين أولئك الذين يبحثون عن فرص عمل ، بل – أيضاً – بين أولئك الذين يتمكنون من العثور عليه ولا يحققون فيه ذاتهم ، بسبب نقص العائد الذى يعينهم على مواجهة متطلبات حياتهم ، مما يدفعهم للاستسلام لأى نوع من العمل يخففون به عن كاهل أسرهم ليحدوا من نسبة الإعالة ، وعندئذ يجدوا أنفسهم فى صراع مع فقد الهوية أمام ندرة الدخل الذى يقابل وضعهم الاجتماعى الجديد.

٢- الإقلال من فرص العمل الجديدة فى الحكومة والقطاع العام. فقد تصاعد المعدل القومى للبطالة من ٢,٢% فى أوائل الستينات إلى ٧,٧% حسب تعداد ١٩٧٦ إلى ١٠,٧% حسب تعداد ١٩٨٦ ، وبلغ الحجم الكلى للمتعطلين فى هذا العام (١٩٩٥م) نحو ١,٤ مليون متعطل. وقد استمرت مشكلة البطالة فى التفاقم خلال السنوات التالية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية ومع غياب استراتيجية محورية للتشغيل ، وبلغ معدل البطالة ١١,٣% عام ١٩٩٥(١٥٢).

وخلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٨٦ ، زاد عدد المتعطلين حسب الحالة التعليمية ، ففى تلك الفترة زاد عدد المتعطلين المؤهلين بمعدل نمو يفوق بكثير معدل النمو السنوى للمتعطلين غير المؤهلين ، مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفئة الأولى داخل جملة المتعطلين من أقل قليلا من الربع عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٠% عام ١٩٧٦ وإلى ٨٥% عام ١٩٨٦. كذلك شكل المتعطلون المؤهلون نحو ٩٨% من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥(١٥٣).

هذا ، وقد أجرى مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء دراسة غطت السنوات ١٩٨٣ – ١٩٩٣ ، تبين منها استمرار حدة ظاهرة بطالة الأفضل والأكثر تعليما الذين يقعون فى سن الشاب المنتج ، والذين لم يسبق لهم العمل مع اتجاه مستوى التعليم إلى التصاعد بين المتعطلين. وتركز البطالة فى فئتى المؤهلات المتوسطة وخريجى الجامعات ، وتركز فى الريف مقارنة بالحضر(١٥٤).

وبتطبيق سياسة الإصلاح الهيكلى ، أضحت مشكلة البطالة ذا طبيعة هيكلية ، بمعنى أنها بطالة تنشأ بالدرجة الأولى عن ضعف قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص عمل كافية للداخلين لسوق العمل سنويا. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يعنى الطابع الهيكلى للبطالة أنها تنتج عن عدم توافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة ، وبين المهارات التى يملكها الباحثون عن العمل.

فالخريجون فى مصر الذين يبحثون عن العمالة لا يجدون الوظائف التى يبتغونها ، أو على الأقل لا يجدونها بشروط مقبولة ، بل إن بعض فئات قوة العمل المحتملة ذات القدرات قد لا ترى من المجدى البحث عن العمالة بصورة صريحة والنتيجة هى وجود بطالة صريحة أو إضافية. وقد لا يجد بعض أصحاب الأعمال قوة العمل التى يرغبون فى استخدامها.

ومنبع الخطورة هنا ، لا تكمن فحسب فى تزايد عدد المتعطلين عن العمل – حوالى ٢ : ٣ مليون متعطل – أى الراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه دون جدوى ، والذى يمثل إهداراً فى عنصر العمل البشرى، مما ينجم عنه خسائر اقتصادية ، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التى ترافق حالة التعطل ، وبالذات فيما بين الشباب ، حيث تعد البطالة البيئة الخصبة والموائمة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف التى برزت على السطح فى مصر فى الآونة الأخيرة.

هذا ، وقد أدت برامج التكيف الهيكلى ، وما ترتب عليها من تحجيم فرص العمل الجديدة فى القطاعين العام والخاص على حد سواء ، إلى ظهور ما يعرف باسم "العمالة غير المنظمة" ، والتى يقصد بها "كل العاملين لحسابهم الخاص ، باستثناء المهنيين الذين بلغوا مستوى معيناً من التحصيل العلمى ، بالإضافة إلى عمال المنازل بدون أجر مدفوع"[١٥٥]. وتشير البيانات أن العمالة غير المنظمة خارج المنشآت قد بلغت طبقا لمسوح القوى العاملة ١٩٩٤ حوالى ١,٩ مليون شخص ، يمثلون حوالى ٦٠% من إجمالى قوة العمل (١٥ – ٦٤ سنة) فى القطاع الخاص[١٥٦].

وحيث أن المنشآت تعرف عادة بأنها أماكن ثابتة للعمل خارج المنزل ، فإن ٦٠% من قوة العمل فى حضر مصر يمارسون أنشطتهم الاقتصادية فى الشوارع الخلفية ، وعلى الأرصفة ، أو أنهم ببساطة عمالة متجولة[١٥٧]. فمثل هذه الأعمال التى تمارسها العمالة غير المنظمة ، تعد بمثابة عمالة غير مضمونة ، ومنخفضة العائد ، مما تؤدى إلى الدخول فيما يمكن تسميته "أنشطة القاع" ، أى الأنشطة التى لا تدر سوى دخول بسيطة محدودة للغاية ، تهوى بآمال وطموحات من أمضوا ، ما لا يقل عن (١٦ – ١٨ عاماً) بمراحل التعليم المختلفة.

٣- خصخصة القطاع العام وتسريح العمالة الزائدة ، "وتتضمن هذه العملية الاستغناء عن عدد من العمالة تتراوح ما بين ٦٥ ألف و ٩٣ ألف عامل فى حالة تنفيذ البرنامج الحكومى للتصفية وإعادة الهيكلة"[١٥٨]، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من العمالة المؤقتة التى لا ترتبط بعقود رسمية مع الشركات ، والتى تم أصلا الاستغناء عنها بسبب تقليص حجم نشاط هذه الشركات. ويمثل العمال غير المهرة والقائمون بالأعمال الكتابية والإدارية الشطر الأعظم من العمالة المرشحة للعزل من مهنتها.

هذا ، ويتم تسريح نسبة كبيرة من العمالة التى تعمل بعقود محددة المدة ، والتى تسهم بشكل واضح فى زيادة أعداد المتعطلين ، "وذلك مع تزايد أعداد العاملين فيما يعرف بالتعيين المؤقت ، وتراجع الأهمية النسبية للتعيين الدائم فى الحكومة والمشروعات العامة ، وذلك خلال العقدين الماضيين"[١٥٩]، ويتيح ذلك ، حرية أكبر فى الاستغناء عن العمالة وخفض تكلفتها ، وزيادة ساعات استخدامها.

والاتجاه إلى الاعتماد بشكل متزايد على العمل غير الدائم من أجل توفير المرونة وتسهيل تنقلية العمالة لخدمة أهداف برنامج التكيف الهيكلى ، يؤثر سلبا على الطلب على التعليم. ذلك لأن هذا الأسلوب من الاستخدام المؤقت لا يحقق الرغبة لدى المشتغل فى طلب مزيد من التعليم. فطالما أن الفرد لا يكون متأكداً من نوع الوظيفة التى سينتقل إليها ، فهو لا يقبل على الاستثمار فى مهارات قد تصبح عديمة القيمة إذا انتقل إلى عمل آخر ، أو إذا تم الاستغناء عنه.

الدراسة التحليلية المقارنة :

تضمنت نشرة البنك الدولى مجموعة من المكافئات التى وعد بتقديمها البنك للدول التى تلتزم بسياسات التكيف الهيكلى ، فقد ورد أن البنك سوف يكافئ الدول التى اتخذت الاستعدادات لتبنى هيكل سياسة تعليمية يؤكد على هيكل مؤسسى متنوع الموارد مع التأكيد على التمويل الخاص. أما بالنسبة للدول التى لم تتخذ استعدادات مماثلة ، فلن تحظى بعناية مماثلة ، ولن يُقدم لها المساعدات أو القروض بدرجة مماثلة.

وقد تبنت مصر سياسات التكيف الهيكلى ، وكان لهذه السياسات أثر واضح على حقل التعليم العالى بها ، **ففيما يتعلق بتحجيم فرص الالتحاق** ، فقد تراجع أعداد المقيدين خلال عقد الثمانينات ، وتزايد خلال عقد التسعينات ، نظراً لعدم مسايرة هذا التوجه لمطامح العديد من الراغبين فى التعليم العالى ، وانخفاض نسب المقبولين منهم مقارنة بدول أخرى نامية ومتقدمة على حد سواء ، والتأكيد على أهمية زيادة أعداد المتخصصين ذوى القدرات والإمكانات لتمكينهم من مسايرة التغير السريع فى بنية المهن ، والتقنية العالية اللازمة لممارستها ، والتى لا يستطيع توفيرها، سوى التعليم العالى.

وفى هذا ، ترى الدراسة أن متخذى القرار المتعلق بتحديد أعداد الدارسين بمرحلة التعليم العالى يقعون بين فكى كماشة ، أحد طرفيها رغبة البنك فى تحجيم أعداد الدارسين بهذه المرحلة ، والطرف الثانى هو الرغبة الجامحة من قبل الطلاب وأسرهم والمتخصصين والمختصين لزيادة أعداد الدارسين بها ، حتى تتاح الفرصة لأكبر عدد من الدارسين للحصول على تعليم عال ، ومسايرة التوجهات الدولية فى هذا المجال. والنكوص عن تحقيق أى من هاتين الرغبتين قد يؤثر سلباً على الطالب المصرى. فالإقلال من مساعدات وقروض البنك أو الصندوق الدوليين ، يؤثر سلباً على مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، فى بلد يتحسس خطواته لاستكمال هذه المسيرة، كما أن تحجيم فرص الالتحاق ، يضفى مزيداً من التخلف ، ويحدث آثاراً اجتماعية صعبة ، تزيد من التباين بين فئات المجتمع المصرى. ومن ثم ترى الدراسة أهمية فتح مسارات جديدة موازية للتعليم الجامعى ، على نمط الكليات (أو المدارس) العليا التقنية ، كما هو الحال فى كوريا وسنغافورة ، وزيادة مساحة المعاهد العليا التقنية القائمة بالفعل. مثل هذه الكليات تأتى استجابة لظروف وواقع المجتمع المصرى.

فمن الناحية الاقتصادية ، لن يتكلف إنشاء هذه الكليات الأموال الباهظة التى يتطلبها إنشاء جامعة مكتملة المرافق والتجهيزات على سبيل المثال ، خاصة إذا ما تم تجهيز هذه الكليات بتكنولوجيا متوسطة التقنية كما هو الحال فى كوريا[١٦٠]، وغالبا ما تكون هذه التكنولوجيا رديف المؤسسات الإنتاجية ، التى لم تعد بعد قادرة على الإنتاج بشكل كامل ، وأصبح وجودها بالكليات أو المدارس العليا لتدريب الدارسين عليها ، أوفر بكثير مما لو تركت بدون استخدام.

ومن الناحية الاجتماعية ، ستؤدى هذه الكليات إلى تحقيق مطلب هام يسعى إليه كافة الأسر المصرية ، وهو تعليم أبنائها تعليما عاليا ، وتحقيق الحراك الاجتماعى الذى تنشده كل أسرة مصرية ، طالما أن هذه الكليات أو المدارس ستمنح خريجيها مؤهلات تعادل المؤهلات التى تمنحها الجامعات ، ويحققون من خلالها آمالهم وطموحاتهم.

وفيما يتعلق بالإقرار بمبدأ عدم الالتزام بالمجانية ، أوضحت الدراسة أن هناك العديد من الدول التى تبنت برامج التصحيح الهيكلى ، وتسيطر فيها الحكومات سيطرة محكمة على قطاع التعليم العالى كما هو الحال فى أغلبية دول جنوب شرق آسيا ، ورغم ذلك ، سمحت هذه الحكومات بزيادة الرسوم الدراسية ، وفق مبدأ العرض والطلب. وإذا كان الطلب على التعليم العالى يحظى باهتمام جميع فئات المجتمع المصرى ، فإن المعروض من هذا التعليم يجب أن يلبى احتياجات هذا المجتمع ، من خلال مدخلات تختلف عن تلك المدخلات التقليدية ، والتى تتطلب تجهيزات عالية التقنية ، خاصة فى الجامعات. وهذا لا يتأتى فى ظل اعتماد مطلق على ما تقدمه الدولة من إنفاق متواضع – رغم تزايده خلال العقد الماضى – ولكن من خلال تغيير النظرة إلى مفهوم المجانية.

وفى هذا ترى الدراسة ما يلى :

١- أن يتحمل الطالب جزءا من تكلفة دراسته ، فالطالب الذى يدرك أن عليه أن يتحمل شطرا من تكلفة دراسته ، سيتولد لديه ولدى أسرته الدافع لإنجاز ما يمكن أن يتعلمه ، ويحرص حرصا كبيرا على ألا يرسب ، فالطالب الذى يرسب – ولو لعام واحد – عليه أن يتحمل شطرا من نفقات تعليمه ، وبذلك يزداد الحرص على عدم الرسوب ، وتوجيه ما لم تمكنهم قدراتهم من مواصلة دراستهم الجامعية بالتوجه إلى أحد المعاهد أو الكليات أو المدارس العليا التقنية ، التى تلبى احتياجات قطاع عريض من المؤسسات الإنتاجية فى مصر. وبذلك تتحسن الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالى ، ويقل الاعتماد تدريجيا على الدولة فى تمويل التعليم. وهذا ما تستهدفه مؤسسات النقد الدولية ، ويجعلها تستمر فى تقديم المساعدات والقروض اللازمة لاستمرار مسيرة الإصلاح وإعادة الهيكلة فى المجتمع المصرى.

٢- تنظيم دورات دراسية قصيرة بالجامعات الحكومية برسوم دراسية كاملة ، خاصة بمرحلة الدراسات العليا ، للطلاب القادرين على دفع هذه الرسوم سواء كانوا مصريين أو أجانب ، كما هو الحال فى الجامعات الاسترالية ، التى استطاعت تنظيم دورات دراسية لطلاب دول جنوب شرق آسيا مقابل مليارى دولار أمريكى سنويا.

٣- إنشاء **صندوق اجتماعى** ، يتولى مهمة تجميع الأموال المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين ، وكذلك المقدمة من الهيئات والجهات المحلية والدولية الأخرى ، بهدف تحسين الآثار الناتجة عن توفيق الأوضاع وإعادة الهيكلة ، على أن يتولى إدارة الصندوق مجلس أمناء يمنعهم ميثاق الصندوق من ممارسة العمل السياسى ، ويستعين الصندوق بمعايير مهنية عند اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل المشروعات التعليمية ، بناء على مبادرات تقدمها الهيئات الوطنية والمركزية والمحلية ، وتستطيع المنظمات الدولية سحب تأييدها له إذا لم يلتزم بتنفيذ ميثاقه ، كما هو الحال فى دولة بوليفيا ، على أن يتميز الصندوق بما يلى :

١- أن يستقل الصندوق عن الحكومة ، وألا يخدم المصالح السياسية الضيقة إلا فى أضيق الحدود.

٢- أن يدعم الصندوق المشروعات التعليمية العامة والخاصة ، بحيث يتيح لها استراتيجية شاملة للتنمية.

٣- أن يقوم الصندوق بتوفير الأموال ، وليس تنفيذ الأعمال.

٤- ألا يتعرض الصندوق لضغوط المستثمرين ، طالما أنه يتلقى تمويله من مصادر متنوعة.

٥- يعتبر الصندوق وطنيا (أكثر من أنه شبه وطنى) ، وبالتالى فإنه يستطيع أن يسهم فى المشروعات التعليمية ضمن مشروعات التنمية الشاملة فى مصر.

وفيما يتعلق بإنشاء الجامعات الخاصة ، فقد أوضحت الدراسة هيمنة التعليم العالى الخاص فى كثير من دول جنوب شرق آسيا ، مثل كوريا والفلبين وأندونيسيا التى يستحوذ التعليم العالى الخاص بها على ٨٠% من الطلاب. كذلك يحظى التعليم العالى الخاص فى الدول ذات الاقتصاديات الجديدة ، مثل بعض دول النمور الآسيوية والبرازيل والمكسيك وكولومبيا وبيرو وفنزويلا ، والتى تستحوذ الجامعات الخاصة بها على ٥٠% من الطلاب باهتمام كبير. ومن ثم ، أضحى التعليم العالى الخاص سمة واضحة من سمات سياسات التصحيح الهيكلية ، وأن ما قامت به مصر من إنشاء أربع جامعات خاصة فى العقد الأخير ، يعد بمثابة مسايرة للتوجهات الدولية فى هذا المجال.

وتعتمد مؤسسات التعليم العالى الخاصة فى هذه الدول على الرسوم التعليمية التى يدفعها الطلاب ، أساساً لتمويلها ، كما أن الكثير منها لا يمتلك غطاءً تمويليا كافيا ، مما يؤدى إلى تدخل الدول لدعم هذه المؤسسات ، كما هو الحال فى الهند والفلبين ، حيث تقدم حكومتا هاتين الدولتين ، دعماً لتمويل الجامعات الخاصة بهما ، وفى هذا ترى الدراسة ما يلى :

- أن الهدف الأساسى من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر هو الربح ، رغم النص صراحة فى المادة الأولى من قانون إنشاء هذه الجامعات ، على ألا يكون الربح هو الهدف الأساسى لها.

- أن الجامعات الخاصة فى مصر ، لا يقيد بها إلا سوى أعداداً محدودة جداً من الطلاب. فطبقا لإحصائيات ١٩٩٩/٩٨ ، يقيد بالجامعات الأربع ٦٤٠٧ طالباً[١٦١]، بينما يبلغ أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية، طبقا لتقديرات نفس العام (٩٨ / ١٩٩٩ ، ١١٦٧٨٩١ طالبا) [١٦٢]، وبالتالى تبلغ نسبة الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة مقارنة بأعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية والخاصة حوالى ٠,٦% ، وهى نسبة لا تدل إلا على أن فئة محدودة جداً من فئات المجتمع المصرى هى التى تستفيد من هذه الجامعات ، وأن هذه الجامعات بحق هى جامعات الأغنياء ، ولا تمثل قطاعاً عريضاً من عمومية أبناء المجتمع المصرى ، وإن كان لذلك مدلوله الاجتماعى والاقتصادى.

اجتماعياً ، يوجد قطاع عريض من أبناء المجتمع المصرى يعيش تحت خط الفقر ، وأن الغالبية العظمى من أبناء المجتمع المصرى الراغبين فى استكمال دراستهم الجامعية والذين لم يتمكنوا من الحصول على الدرجات المؤهلة لها ، ليس بإمكانهم أن يلتحقوا بأى من الجامعات الخاصة ، حتى ولو كانوا من بين المتفوقين.

واقتصادياً ، فإن الاقتصاد المصرى ما زال فى طور النمو ، وليس بإمكانه توفير خدمة تعليمية عالية الجودة ، ولم تستطع الحكومة توفير غطاءً تمويلياً قادراً على توفير خدمة تعليمية عالية المستوى بالجامعات الحكومية ، فهل بالإمكان توفير غطاءً تمويليا للجامعات الخاصة بالدرجة التى تسمح ، بالفئات المتوسطة من أبناء المجتمع المصرى من الالتحاق بهذه الجامعات ، كما هو الحال فى كثير من دول جنوب شرق آسيا : حيث يتلقى معظم الجامعات الخاصة دعماً من الحكومة ، كما هو الحال فى الهند والفلبين.

وفى هذا ترى الدراسة ما يلى :

- أهمية أن يكون للدولة سلطة إشرافية فعالة – ولو لبعض الوقت – على الجامعات الخاصة ، من حيث تحديد أعداد المقبولين ، ورسوم الدراسة وعدد هيئة التدريس بها والمرتبات ، وتوفير غطاءً ماليا لها ، يمكنها من تلبية قطاع معقول من أبناء المجتمع المصرى الراغبين فى استكمال دراستهم الجامعية ، وتصبح نبتًا طبيعيا داخل المجتمع المصرى.

- التمهل فى إنشاء مثل هذه الجامعات ، وعدم التوسع فى إنشاء جامعات خاصة أخرى. فإنشاء أربع جامعات خاصة مرة واحدة يحتاج إلى اقتصاد قوى ، قادر على توفير غطاءً ماليا لها ، واقتصاد مصر فى مرحلة نمو، ولم يزل معدل نمو الدخل القومى متواضعاً ، لا يغطى وفرة اقتصادية لشريحة واسعة من أبناء المجتمع المصرى.

وفيما يتعلق بارتفاع تكلفة التعليم ، أوضحت الدراسة أن تكلفة طالب التعليم العالى فى مصر أدنى من تكلفة الطالب الأردنى والتونسى ، رغم الزيادات المطلقة فى اعتمادات الجامعات ووزارة التعليم العالى خلال عقد التسعينات ، وأن تحميل الطالب جزءاً من تكلفته سيؤثر سلبا على طموحاته. وفى هذا ترى الدراسة اتباع أسلوب "**التسديدات المؤجلة**" ، أى زيادة التكلفة وتأجيل تسديدها بمعدل منخفض – كما هو الحال فى استراليا – بعد أن يصير الدارسون أصحاب عمل ويحصلون على دخل أساسى ، مثل هذا الأسلوب لزيادة التكلفة أو ما يمكن تسميته "**التكلفة غير المباشرة**" ، يتناسب مع ظروف الطالب المصرى ، بل والأسرة المصرية ، التى لا تستطيع أن تتحمل أعباءً جديدة ، تؤثر على مستوى معيشتها.

- فمن الناحية الاقتصادية ، لن يتحمل الطالب رسوماً إضافية مباشرة ، قد لا يكون مستعداً لتحملها ، بل يتم سداد الرسوم الإضافية بعد الحصول على فرصة عمل ، وبالتالى ستنخفض القيمة الحقيقية لهذه الرسوم ، فطالب الفرقة الأولى – على سبيل المثال – لن يقوم بتسديد الرسوم الإضافية إلا بعد أن يتحصل على فرصة عمل ، وهى فترة لا تقل عن ست سنوات على الأقل ، إذا ما قُدر له أن يتسلم عمله بعد فترة وجيزة من انتهاء دراسته، وستصبح القيمة الفعلية لهذه الرسوم زهيدة بعد هذه الفترة ، ولا تساوى القيمة الاسمية لها أثناء دراسة الطالب.

– ومن الناحية الاجتماعية فإن هذا الأسلوب لزيادة رسوم الدراسة ، يتناسب مع ظروف وأحوال الأسرة المصرية، وسيحظى بقبول الفئات الدنيا من عمومية المجتمع المصرى ، طالما أنها لا تؤثر سلبا على جوانب أخرى من جوانب معيشتها.

– ومن الناحية السياسية ، سيؤدى أسلوب **التسديدات المؤجلة** إلى زيادة الرسوم الدراسية ، ويخفف العبء عن كاهل الدولة ، وذلك بتحميل الطالب جزءاً من تكلفة دراسته ، وهذا ما يبتغيه بنك وصندوق النقد الدوليين، ويجعلهما أكثر تجاوباً مع الحكومة لتقديم المساعدات والقروض لقطاع التعليم.

وفيما يتعلق بزيادة حدة بطالة الخريجين ، أوضحت الدراسة أن سياسات التكيف الهيكلى أدت إلى اتباع سياسات انكماشية ، استتبعها تحجيم فرص العمالة أمام الخريجين ، وتعرُّض الأسر المصرية للعديد من المشكلات المرتبطة ببطالة أبنائهم ، وعدم وجود فرص عمل ملائمة لهم ، مما يدفعهم للاستسلام لأى نوع من العمل ، ليحدوا به من نسبة إعالتهم على أسرهم ، بل وممارسة "**أنشطة القاع**" فى إطار ما يعرف بالعمالة غير المنتظمة ، أو عمالة الشوارع ، التى لا تدر عليهم سوى النذر اليسير ، بل وتعرضهم لفقد أعمالهم تحت ضغط أصحاب الشركات المخصصة بعد فترة وجيزة من العمل ، وممارسة بعض الأعمال بعقود مؤقتة ، كل ذلك ، يرضى به الخريجون فى سبيل توفير لقمة عيش يحققون من خلالها بعضاً من ذاتهم. فالشباب فى مثل هذه الحالات يشعرون بالاكتئاب والضيق ، والإحساس بالضياع والخوف من المستقبل ، والعرضة للإنحراف.

وفى هذا ترى الدراسة ما يلى :

- ربط إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة بالمحافظات ، بما يتيح لكل محافظة تشغيل نسبة معينة من خريجيها كل عام ، تتناسب مع الأوضاع الديموجرافية لها.
- حث أرباب العمل على عدم الضغط على المستخدمين لديهم لترك أعمالهم.
- استبدال وزارة القوى العاملة بمكاتب تشغيل تابعة للمحافظات قادرة على التوصل إلى المعلومات عن نوعية الخريجين ، وحاجة السوق المحلية لهم ، وإرشاد الجامعات بنوعية الخريجين المطلوبين ، ونوع التأهيل المناسب لهم.
- إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المصرى ، بما يسمح وتحقيق قدر من الرفاهية ، وتمكين الشباب من توفير فرص عمل ملائمة لهم.
- فتح باب الأجازات بدون راتب للسيدات اللاتى لا يرغبن فى ممارسة أعمالهن.
- خروج المرأة للمعاش عند بلوغها سن الخمسين بدلاً من سن الستين.
- إعطاء الأولوية فى التعيين للخريجين الذكور ، ويبدو فى هذه الرؤية عدم المساواة بين الذكور والإناث ، وهذا غير صحيح ، بل قد يرضى عنه الخريجات الإناث ، ولو بطريقة غير مباشرة ، فالخريجة الشابة ، يهمها فى المقام الأول عدم تأخير سن زواجها ، وأن ما يشغلها فى هذا السن الفوز بشاب متعلم غير متعطل، حتى ولو تعطلت هى عن العمل ، فلكل مجتمع عاداته وتقاليده ، وفى ذلك مراعاة للتقاليد العربية والإسلامية، التى يرضى عنها الشباب ذكوراً وإناثاً ، وتنسجم معها الحياة بدرجة أفضل.

هذا وبالله التوفيق

مراجع الدراسة وهوامشها :

(1) Taylor, S. and Others : Educational Policy and the politics of change, Routledge, London, 1997, P. 80.

(2) Yeatman, A. ; Bureaucrats, Technocrats, Femocrats, Essays on the contemporary Australian State, Allen and Unwin, Sydney, 1990, P. 61

(٣) منظمة العمل العربية : العولمة وآثارها الاجتماعية ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول مؤتمر العمل العربى – الدورة الخامسة والعشرون (الأقصر ، مارس / آذار ١٩٩٨) ، البند الأول ، القسم الأول ، مكتب العمل العربى ، الدقى ، جيزة، يناير / كانون الثانى ١٩٩٨ ، ص ١١٤

(٤) محمد بنلحسن التلمسانى : حصيلة التعديل الهيكلى وتأثيرها على المجالات الاجتماعية والتشغيل فى المغرب، سلسلة دراسات التشغيل (٦) ، مكتب منظمة العمل العربية ، الدقى ، جيزة ، ج.م.ع ، ١٩٩٦م ، ص ٢٥.

(5) World Bank : Eygpt – alleviating Poverty During Structural Adjustment, USA, 1991, P. 35

(٦) مركز دراسات وبحوث الدول النامية : تقرير التنمية الشاملة فى مصر (١٩٩٨) ، تحرير : مصطفى كامل السيد وآخرون ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ص ٣ –٤.

(٧) المرجع السابق ، جدول رقم (٤) ص ١٧٨

(٨) المرجع السابق ، من مقدمة التقرير

* تم تقدير هذه المعدلات من ناتج قسمة أعداد الطلاب ممن هم فى سن التعليم العالى – المستوى الثالث – على عدد السكان الواقعة أعمارهم ضمن حدود الأعمار الرسمية لهذا المستوى.

(9) UNESCO : Statistical Yearbook 1996, UNESCO Publishing, 1997, Table 3 . 2, PP. 3.21 – 3.22

(10) Ibid, PP. 3.39 , 3.47 , 3.48 , 3.54

(١١) تم تقدير هذه النسب طبقاً لثلاثة مسوح استخدمت لتقدير خطوط الفقر فى مصر ، هذه المسوح هـى: مسح دخل الأسرة وأنفاقها لعام ٩٥ / ١٩٩٦ ومسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام ٩٠ / ١٩٩١ ، ومسح ميزانية الأسرة لعام ٨١ / ١٩٨٢ ، فعلى المستوى القومى قدر خط الفقر المحسوب على أساس سـلة الطعام بـ ٣١٤٨ جنيهاً للأسرة و ٥٩٤ جنيهاً للفرد عن عام ٩٥ / ١٩٩٦

ولمزيد من التفصيل أنظر المصدر :

مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٢

(١٢) محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلى والنظام التعليمى – رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركـيز خاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العـدد الثانى ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ٨٩

(13) Zatler, J. ; The Effects of structural Adjustment Programmes; in : Intereconomics, Vol. 24, No. 5, Dec. 1989, P. 282

(14) Sandbrook, R. ; Economic Crisis, Structural Adjustment and the State in Sub-Sharan Africa in the IMF and the South, The Social Impact of Crisis and Adjustment, Dharam Ghi, Geneva, UNRISD, 1990, P. 95

(15) Ibid, P. 95

(١٦) رمزى زكى : دائرة حوار حول "التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر" ، المجلة المصرية للتنميـة والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الأول ، العدد الاول والثـانى ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٥

(١٧) جودة عبد الخالق : دائرة حوار حول التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الأول ، العدد الأول والثـانى ، ١٩٩٣ ، ص ٩٦

(١٨) محمد نعمان نوفل : بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصريـة للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث ، العدد الأول يونية ١٩٩٥ ، ص ٩٦

(١٩) محمد محمود الإمام : دائرة حوار حول "التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر" ، المجلة المصريـة للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ، العدد الأول والثانى ، ١٩٩٣م ، ص ٢١٤

(٢٠) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى : آفاق مستقبلية فى ظل المتغيرات والتحديات ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول مؤتمر العمل العربى ، الدورة السادسة والعشرون (القاهرة ، مارس / آذار ١٩٩٩) ، البند الأول ، القسم الأول ، ص ص ٩٤ – ٩٥.

(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٩٥ – ٩٦

(٢٢) آمال العرباوى محمد : تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادى على التعليم قبل الجامعى فى مصر "دراسة تحليلية" ، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، تربية شبين الكوم ، العدد الثالث، السنة ١٣ ، ١٩٩٨م

(٢٣) محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلى والنظام التعليمى "رؤية اقتصادية – اجتماعية" مع تركيز خاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٩٧

(٢٤) محيا زيتون : مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية ، المجلة العربية للتربية ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، صفر ١٤١٨ هـ / يونية ١٩٩٧ م

(٢٥) محمد بنلحسن التلمسانى : حصيلة التعديل الهيكلى وتأثيرها على المجالات الاجتماعية والتشغيل فى المغرب ، سلسلة دراسات التشغيل (٦) ، مكتب العمل العربى ، الدقى ، جيزة ، ج.م.ع ، ١٩٩٦.

(٢٦) محمد نعمان نوفل : بعض الآثار المتوقعة لسياسة التثبيت الهيكلي على التعليم، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥م

(٢٧) منى مصطفى البرادعي : تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التعليم والصحة في مصر، ندوة شركاء في التنمية- ٢٦ يونيو ١٩٩٥، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥

(٢٨) جيل لامارت : اقتصاد فى حالة تحول وتأثيره على التعليم العالى فى فيتنام ، مستقبليات ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩م.

(٢٩) جاند ب.ج.تيلاك : تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم "استعراض التجربة الآسيوية" ، مستقبليات ، المجلد السابع والعشرون ، العدد ١ ١٩٩٧م

(30) Jones, P.W. ; On World Bank Education financing, comparative Education Review, V. 33, N. 1, Mar. 1997

(31) Hong, B. ; Education and Self Education in Jamaica, Comparative Education Review, V. 40, N. 2, May 1996.

(32) Arnove, R. : Partnerships and Emancipatory Educational Movements "Issues and Prospects", Alberta – Journal of Educational Research, V. 42, N. 2, Jun. 1996

(33) Torres, C. A. and Puiggros, A. ; The State and Public Education in Latin America, Comparative Education Review, V. 39, N. 1, Feb. 1995.

(٣٤) جورجين تساتلر : آثار برامج التكيف الهيكلى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول، العدد الأول والثانى ، ١٩٩٣م

(٣٥) ريتشارد ساند بروك : الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى والدولة فى أفريقيا جنوب الصحراء ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ، العدد الأول والثانى ، ١٩٩٣م

(٣٦) نبيل مرزوق : حول العولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مجلة العمل العربية ، العدد ٦٨ ، ١٩٩٧/٣م ، ص ٥٢

(٣٧) جانديالا ب.ج.تيلاك : تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم ، مرجع سابق ، ص ٩٨

(٣٨) نبيل مرزوق : مرجع سابق ، ص ٥٤

(٣٩) فرناندو ريمرز : الفرص التعليمية أمام الفقراء فى نهاية القرن العشرين ، مستقبليات (١١٢) ، المجلد ١ ، ٢ العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٥٣٥

(٤٠) جانديالا ب.ج. تيلاك : التعليم والفقر فى جنوب آسيا ، مستقبليات (١١٢) ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٥٨١

(٤١) منظمة العمل العربية : العولمة وآثارها الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٥٦

(٤٢) المرجع السابق ،ص ١١٣

(٤٣) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ج.م.ع ، حزيران / يونية ١٩٩٧ ، ص ٥ .

(٤٤) السيد عبد المعبود ناصف : دائرة حوار حول "التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الأول ، العدد الأول والثانى، ١٩٩٣م ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٤

(٤٥) فاخر عبد الستار حيدر : الإصلاحات الاقتصادية فى الصين ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٧.

(46) IMF : World Economic Outlook, Oct. 1997, P.120

(47) IMF : Globalization and the Opportunities for Developing Countries, In : World Economic Outlook, Washington, 1997, P.78

(48) Sloper, D. and Con, F. : Higher Education in Vietnam "Change and Response", Martin's Press, Singapore "Institute of Southeast Asian Studies, 1995, P.11

(٤٩) زهدى الشامى : الخصخصة وتجربة الانتقال إلى السوق "التجربة الروسية" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثانى ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ص ١٥٩ – ١٦٠.

(٥٠) ف.ى.جيمبلسون : قطاع الأعمال الروسى الجديد "مصادر التشكيل واستراتيجية العمل الاجتماعى ، ايكونوميكا ، العدد ٨ ، ١٩٩٢ ، ص ٣٩

(٥١) نويل ف. ماكجين : نحو استراتيجية بديلة للمساعدات الدولية للتعليم ، مستقبليات (١٠٢) ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، يونية ١٩٩٧ ، ص ٢٦٧

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٧

(٥٣) مكتب العمل العربى : الموارد البشرية العربية ودورها فى الحياة الاقتصادية ، مجلة العمل العربية ، العدد ٦٨ ، (١٩٩٧/٣) ، ص ١٢٤

(٥٤) رمزى زكى : أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلى فى الوطن العربى وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية ، تقرير حول اجتماع خبراء بشأن التنمية البشرية فى الوطن العربى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثانى ،العدد الأول ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣١٤ – ٣١٥.

(٥٥) مكتب العمل العربى : مرجع سابق ، ص ١٢٤

(٥٦) المرجع السابق ، ص ١٢٤

(٥٧) محمد الأمين فارس : فى تعقيب له خلال اجتماع خبراء بشأن "التنمية البشرية فى الوطن العربى" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثانى ، العدد الأول ، ١٩٩٤ ص ٣١٤.

* لمزيد من التفصيل أنظر

- مكتب العمل العربى : الموارد البشرية ودورها فى الحياة الاقتصادية ، مجلة العمل العربية ، العدد ٦٨ ، (١٩٩٧/٣) ، ص ص ١١٧ – ١٤٢

- البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ج.م.ع ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢١ – ٢٦

(٥٨) ستيفن ب هايتمان : النمو الاقتصادى والتجارة الدولية فى الإصلاح التعليمى ، مستقبليات (١٠٤) ، المجلد ٢٧ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ٥٧١

(٥٩) جاك ديلور وآخرون : التعلم ذلك الكنز الكامن ، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين ، تعريب : جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٣

(60) World Bank ; Global Economic Prospects and the developing Countries, Washington, DC, World Bank , 1996 , P.13

(٦١) ستيفن ب هايتمان : مرجع سابق ، ص ٥٧١

(٦٢) صلاح الدين المتبولى : التعليم المصرى والقروض الأجنبية "دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٩ ، أول يونيو ١٩٩٥ ، ص ١٨٩

(٦٣) بياتريس إدوارد : الإصلاح التربوى والتنمية المستدامة فى الأمريكتين ، مستقبليات (١١٣) ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠ م ، ص ٨١

(٦٤) فيليب ج. التباتش : التعليم العالى الخاص "قضايا ومتغيرات من منظور مقارن مستقبليات (١١١) ، المجلد ٢٩ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٩٩م ، ص ص ٣٣١ – ٣٣٢

(65) Koo, B.H. and Nam, WW. ; Economic Development in Resource – poor Countries "The Case Study of Korea, Korea Development Institute., Seoul, 1990, p. 261

(66) Karaosmanoglu, A. ; Comments on Asia In : Thomas, et al, HC-LYM, seoul, 1991, p. 412

(٦٧) جاند ب.ج تيلاك : تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٥

(٦٨) المرجع السابق ، ص ١٠٥

(٦٩) فيليب ج التباتش : مرجع سابق ، ص ٣٣٤

(٧٠) المرجع السابق ، ص ٣٣٧.

(٧١) المرجع السابق ، ص ٣٣٩.

(72) Marginson, S. ; Education and Public Policy in Australia, Cambridge, Cambridge University Press, 1993, P. 71

(73) Taylor, S. and others; op. Cit., p. 90

(74) Alexander, D. and Ritvi, F. ; Education Market and the contradictions of Asia–Australia Relation, the Australian Universities Review 36, No. 2, 1993, PP. 16 – 20.

(75) Hidalga, J.C. ; Financing of Higher Education, Caracas, CRESALC / UNESCO, 1996, From the Preface

(76) Kenway, J. and Others ; Marketing Education in 1990, An Introductory Essay, The Australian Universities Review 36, N. 2, P.4

(٧٧) فرناندو ويمرز : الفرص التعليمية للأسر ذات الدخل المنخفض فى أمريكا اللاتينية ، مستقبليات (١١٢) ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٦٠٣ – ٦١٦

(٧٨) روزا ماريا توريز : من أدوات للإصلاح إلى عوامل إيجابية للتغيير "مفترق الطرق فى التعليم فى أمريكا اللاتينية ، مستقبليات (١١٤) ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ ، يونية ٢٠٠٠م ، ص ٣١٩.

(79) World Development Bank ; Inter-American Development Bank (1996) "Working Paper 357", Washington, DC, October 1997, P.32.

(80) Comision Economica Para America Latina, Panorama Social "Social Overview", Santiago, Chile, CEPAI, 1999, P. 16

(٨١) فيليب ج. التباتش : مرجع سابق ، ص ٣٣٤

(٨٢) ريتشارد ساند بروك : مرجع سابق ، ص ٣٠٥

(83) Buchert, L. ; Education Policy Formulation in Tanzania, Co-ordination between the Government and International Aid Agencies, UNESCO, 1997, P. 17

(84) Ibid, P. 18

(٨٥) لين بوشيرت : تحليل قطاع التعليم فى أفريقيا "حالة مطورة عن التعليم بين الشمال والجنوب"، مستقبليات (١٠٧) ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٣٦١

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٣٦٢.

(87) United Nations Children's Fund, The Cost and Financing of Primary Education "Options for Reform in Sub-Sharan. Africa,UNICEF, New York, 1996, P. 14

(88) United Nations children's fund, The State of the World's Children, UNICEF, New York, 1997, P. 53.

(٨٩) كنوديا بوكمان : الفقر والتفاوت فى مجال التعليم فى أفريقيا جنوب الصحراء ، مستقبليات (١١٢) ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٥٦٩

(90) Reimers, F. and Tiburcio, L. ; Education, Adjustment and Reconstruction, Options for Change, UNESCO, Paris, 1993, P.22

(٩١) كلوديا بوكمان : مرجع سابق ، ص ٥٧٠.

(٩٢) ناتالى باربوزا : التعليم من أجل مستقبل تتوفر فيه سبل العيش "أفريقيا تخوض معركة التنمية"، مستقبليات (١١٣) ، المجلد ٣٠، العدد ١، مارس ٢٠٠٠، ص ٨٨

(93) Coronia, G.A.; Jolly, R. and Stewart, F. :Adjustment with a Human Face, 2 Vols., Oxford, UK, Oxford University Press, 1987, P.11

(94) UNESCO ; Development of Education in Africa, A Statistical Review, UNESCO, Paris, Devision of Statistics, 1998., P. 26

(٩٥) وارين س . بوم وستوكس م. تولبرت : الاستثمار فى التنمية "دروس من خبرة البنك الدولى ، قراءة : جورج كتورة ، مجلة الاجتهاد ، العدد الثامن والثلاثون ، السنة العاشرة ، شتاء العام ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م ، ص ٢٣٣.

(٩٦) حامد عمار : من همومنا التربوية والثقافية "دراسات في التربية والثقافة (١)، ط١ ، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م ، ص ٨٧.

(٩٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الكتاب السنوى للإحصاءات التربوية فى الوطن العربى ١٩٩٥– ١٩٩٦، إدارة التوثيق والمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٩٨، ص ص ٣٣٠-٣٣١

(٩٨) اليونسكو : تقرير التربية فى العالم ١٩٩٥، منشورات اليونسكو ١٩٩٥، جدول ٨.

(٩٩) سيار الجميل : العولمة الجديدة ، مراجعة : تغاريد بيضون ، الاجتهاد ، العدد الثامن والثلاثون ، السنة العاشرة ، شتاء العام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ، ص ٢٦٨

(١٠٠) على أحمد سليمان : من أقواله فى حلقة نقاشية حول "خصخصة التعليم وانعكاساته التربوية على المجتمع، مجلة التربية- تصدر عن اللجنة القطرية للتربية ، ١٩٩٨ ، ص ٧١

(١٠١) الطيب الشكيلى : التعليم العالى الخاص بالمغرب "حصيلة وآفاق" ، منتدى الفكر العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ١٧

(١٠٢) المرجع السابق ، ص ص ١٧ و ٢٠.

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١.

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٢٠.

(١٠٥) أمين عبد الله محمود : الجامعات الخاصة فى الأردن "قراءة أولية" ، منتدى الفكر العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٨٣

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٨٦

(١٠٧) المرجع السابق ، ص ص ٨٦ – ٩٠

(١٠٨) المرجع السابق ، ص ٩١

(١٠٩) ابراهيم بدران : نظم التعليم الجامعى –الإطار المرجعى للبرامج التعليمية ، مقدمه لحتمية التغيير فى جامعة المستقبل ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل (٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، الجزء الرابع ، ١٩٩٩، ص ١٢٣٦

(١١٠) سعيد السلمان : الجامعات الخاصة فى دولة الإمارات العربية المتحدة "تجارب حقائق أرقام" ، منتدى الفكر العربى ، سلسلة الحوارات العربية ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٦٣

(١١١) محيا زيتون : مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل إعادة الهيكلة الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص١٠٤

(١١٢) منظمة العمل العربية : العمل والتنمية فى الوطن العربي فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى ، البند الأول ، والقسم الأول ، ١٩٩٧، ص

(113) Karshenas, M.; Structural Adjustment and Employment in the Middle Eest and North Africa, Economy Research Forum for the Arab Counties, Turkey, Working Paper 9420, November 1994, P.50

(114) Bou-Ghazala, M.; Key long Term Development Issues in Tunisia, Economic Ressarch Forum for the Arab Countries, Turkey, Tunisia 9-11 June 1995, P. 13

(١١٥) محيا زيتون : مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية مرجع سابق، ص ١١٥

(١١٦) مركز دراسات وبحوث الدول النامية : تقرير التنمية الشاملة في مصر (١٩٩٨)، تحرير : مصطفى كامل السيد وآخرون ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨، من مقدمة التقرير

(١١٧) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم عن سنة ١٩٩٣، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٥٩.

(١١٨) المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(١١٩) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢- ١٩٩٣/ ٩٦-١٩٩٧ وعامها الأول ٩٢ /١٩٩٣، المجلد الأول، ابريل ١٩٩٣، ص ٢٨٦.

(١٢٠) مفيد شهاب : كلمة افتتاحية لمؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل (٢٢- ٢٤ مايو ١٩٩٩)، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، الجزء الرابع ، ص ١٢٠٩.

(١٢١) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق ، ص ١٠٥

(١٢٢) جامعة ٦ أكتوبر : قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، ١٩٩٨ ، المادة الأولى ، ص ١١

(١٢٣) السعيد محمود السعيد عثمان ومحمد شكرى وزير عباس : موقف الصحافة فى مصر من الجامعة الأهلية (الخاصة) ورأى طلاب التعليم الثانوى فيها ، مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الأزهر ، العدد ٤٤ ، ذو الحجة ١٤١٤ هـ - مايو ١٩٩٤ م ، ص ٣٢

(١٢٤) ج.م.ع ، مجلس الشورى : سلسلة تقارير مجلس الشورى ، لجنة الخدمات ، التقرير رقم ١٧ "نحو سياسات تعليمية متطورة" ، ١٩٩٤ ، ص ٨٩.

(١٢٥) السعيد محمود السعيد عثمان ومحمد شكرى وزير عباس : مرجع سابق ، ص ٣٢

(١٢٦) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا تقرير مقدم إلى السيد / رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس فى دورته التاسعة عشر ، الدورة التاسعة عشر ، سبتمبر ١٩٩٢ ، يونية ١٩٩٢ ، ص ١٨٩

(١٢٧) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى – إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ١٩٩١ – ١٩٩٦ ، وزارة التربية والتعليم ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٠٢.

(١٢٨) جامعة ٦ أكتوبر : القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مادة ٢ ، ص ١١

(١٢٩) القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣١ (تابع) ، ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ، مادة ٢

(١٣٠) جامعة ٦ أكتوبر : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة ٦ أكتوبر" ، ١٩٩٨ ، مادة ٩ ، ص ٢٢

(١٣١) المرجع السابق ، مادة ٦ ، ص ١٩

(١٣٢) السعيد محمود عثمان ومحمد شكرى عباس وزير ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

(١٣٣) المرجع السابق ، ص ٤٩

(١٣٤) جامعة ٦ أكتوبر : القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مواد ٥ و٦ و ٧ و ٨ ، ص ص ١٢ – ١٣

(١٣٥) إبراهيم عصمت مطاوع : التجديد التربوى "أوراق عربية وعالمية" ، ط١ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٥١

(١٣٦) البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ : "من الخطة إلى السوق" ، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ج.م.ع ، يونية ١٩٩٦ ، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩

(١٣٧) البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(138) World Bank ; Op. Cit. : PP. 36 – 37.

(١٣٩) ج.م.ع ، وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى ، إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ٩١ – ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ٩٩.

(١٤٠) محسن توفيق ومحمد نعمان نوفل : دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى من الملتحقين به عام ١٩٩٢/٩١ ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، يوليو ١٩٩١م ، ص ١١.

(١٤١) وزارة التعليم : مبارك والتعليم – نظرة إلى المستقبل ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٢ – ٣٥.

(١٤٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الدورة العشرون ، ١٩٩٢ – ١٩٩٣ ، ص ٧٧.

(١٤٣) محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٠٦

(١٤٤) ج.م.ع ، مجلس الشورى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى "نحو سياسة تعليمية متطورة" ، لجنة الخدمات ، تقرير رقم ١٧ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(١٤٥) مفيد شهاب ، مرجع سابق ، ص ١١٧٦.

(١٤٦) إبراهيم شحاته : تعقيب له على مقال للدكتور / حامد عمار بعنوان "نمو فى التعليم العالى ومجانية للجميع" ، الدراسة التاسعة من سلسلة دراسات فى التربية والثقافة (٥) ، ط١ ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، رمضان ١٤١٨ هـ – يناير ١٩٩٨ ، ص ١٠٤

(١٤٧) مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ٢.

(١٤٨) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٩٩

(149) Laithy, H. ; Spatial and Time Dmensions of Poverty, Faculty of Economics and Political Sciences, 1994, P. 21

(١٥٠) محمد متولى غنيمة : التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة المصرية – دراسات وبحوث القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى (٣) ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، جمادى الأول ١٤١٧ هـ – أكتوبر ١٩٩٦م ، ص ٢٤٠

(١٥١) المرجع السابق ، ص ٢٤١

(١٥٢) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٨١.

(١٥٣) المرجع السابق ، ص ٨١

(١٥٤) محمد متولى غنيمة ، مرجع سابق ، ص ٥٤

(١٥٥) مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ٥١.

(١٥٦) المرجع السابق ، ص ٥١

(١٥٧) المرجع السابق ، ص ٥١.

(١٥٨) مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٠١

(١٥٩) محيازيتون : هيكل التكسب فى سوق العمل فى مصر ، التقرير النهائى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤ ، ص ١٠.

(160) Cheng, T. J. ; Regulating Access to Higher Education in South Korea and Taiwan, Korea Development Institute, Seoul, 1993, P. 279

(١٦١) المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، بيان حول الجامعات الخاصة بجمهورية مصر العربية فى العام الجامعى ١٩٩٩/٩٨ ، ص ٥.

(١٦٢) المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، بيان بتطور أعداد الطلاب المقيدين بجامعات ج.م.ع فى السنوات ١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٠/٩٩م ، ص ٧